Journal Of the Iraqia University (75-3) February (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

عوامل التنافس والتعاون بين النظامين الصيني والهندي بعد عام (٢٠٠٥)

م.د سحر محسن عبود

كلية السلام الجامعة /قسم القانون

Factors of Competition and Cooperation between the Chinese and Indian Systems after(2005)

PHD.SAHAR MUHSIN ABOOD
Al-Salam University College – Department of Law

الملخص

يتناول هذا البحث طبيعة العلاقات بين الصين والهند بعد عام ٢٠٠٥، وهي علاقات معقدة تتراوح بين التعاون والتنافس. فقد برزت بين البلدين قضايا خلافية مثل الانتشار النووي وقضية كشمير، وهما من أبرز مصادر التوتر وعدم الاستقرار في جنوب آسيا. كما أن العوامل الإقليمية والدولية لعبت دوراً مهماً في تحديد مسار هذه العلاقات؛ إذ أثرت كل من روسيا وباكستان في المواقف الإقليمية، بينما ساهمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في توجيه التفاعلات الدولية بين الجانبين. وعلى الرغم من هذه الخلافات، فإن المستقبل يبدو مفتوحاً على مشهدين متوازيين: الأول يتمثل في التنافس على النفوذ الإقليمي والسعي لقيادة آسيا، والثاني يقوم على التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والطاقة والتكنولوجيا. ومن خلال تحليل مختلف المؤثرات، يتضح أن مجالات الاتفاق والمصالح المشتركة بين الصين والهند تفوق جوانب الخلاف، وأن تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بينهما قد يشكل أساساً لاستقرار العلاقات الثنائية وتجاوز التوترات التاريخية. الكلمات المفتاحية :تنافس ،تعاون ،الصين ،الهند ،النظام الدولي ،النظم السياسية ،الصراع الدولي

Abstract

This study examines the nature of China–India relations after 2005, which are characterized by a complex interplay of cooperation and competition. Disputes such as nuclear proliferation and the Kashmir issue remain central sources of tension and instability in South Asia. At the same time, regional and international factors have significantly shaped bilateral dynamics: Russia and Pakistan have influenced regional alignments, while the United States and the European Union have contributed to the global dimensions of the relationship. Despite these challenges, the future appears to oscillate between two scenarios: one of competition, centered on regional dominance and leadership in Asia, and another of cooperation, focusing on economics, trade, energy, and technology. The analysis shows that shared interests and areas of mutual benefit outweigh disputes, suggesting that deeper economic and technological collaboration could provide a foundation for stability and for overcoming long-standing tensions between the two countries.

المقدمة

يتميز النظام الدولي الراهن بخاصيه التغيير السريع رغم وجود القوانين والمفاهيم والسنن التي تتميز بقدر معقول من الثبات عبر مرحله زمنيه طويله نسبيا لذلك من المتغيرات المتسارعة التي تنظم العلاقات بين الدول على اساس المصلحة وتتغير من تعاون تقارب الى اختلاف نتيجة تغير العوامل الدولية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والتكنولوجية وغيرها اضافه الى الأهمية الجيوسياسية و الجيوستراتيجيه لمنطقه جنوب اسيا خصوصا موقع الدول محور البحث والتنافس على الطاقة وايجاد ممرات بريه وبحريه تساعد على الانفتاح على العالم اضافه الى العوامل التاريخية والثقافية وغيرها .العلاقة مابين البلدين معقدة ولها جوانب عدة ،اذ تتراوح مابين التعاون والتنافس وتتشكل وفق اعتبارات عواملها الدولية

هدف البحث:

التعرف على اسباب الخلافات والتوترات بين الصين والهند وتأثير ذلك على مسارات العلاقات الإقليمية والدولية .فضلا عن تسليط الضوء على العلاقة مابينهما وماهية اطر التعاون الاقتصادي والتكنلوجي الذي ربما يكون مدعاة لاستقرار العلاقة مابين البلدين

اهميه البحث:

تأتي اهميه البحث كونه يناقش العلاقة بين دولتين كبيرتين تمثل أكثر من ثلث سكان العالم هو من الصين والهند ومن ثم طبيعة الخلافات والتوترات التي غالبا ما تزود العلاقة بين طرفي النزاع.

فرضيه البحث:

نظرا لسعي الدول الكبرى بما فيها الصين والهند الى بناء قوه اقتصاديه وسياسيه وتكنولوجية والتي تتطلب اقامه علاقات واسعه اقليميه ودوليه تضمن استمرار التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي على المستوى الاقليمي والعالمي الان رغم ان الصين والهند دولتان مؤثرتان في الاقتصاد العالمي و يقعان في اقليم واحد الا ان العلاقة بينهما يسودها نوع من البرود نتيجة لمجموعه عوامل سيتناولها البحث

منهجيه البحث:

تم توظيف المنهج التحليلي لتحليل طبيعة العوامل المتغيرات التي تؤثر وتتأثر في العلاقات الصينية الهندية فضلا عن المنهج الاستشرافي لاستشراف طبيعة العلاقات بين الصين والهند.

هيكليه البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول قضايا الخلاف والتوتر الصينية الهندية واختصارها في مطلبين وانتشار اسلحة الدمار الشامل وقضية كشمير.فيما تضمن المبحث الثاني العوامل الخارجية الاقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات الصينية الهندية في مطلبين العوامل الاقليمية والعوامل الدولية. اما المبحث الثالث فقد عالج مستقبل العلاقات الصينية الهندية في مشهدين مشهد التنافس ومشهد التعاون فضلا عن الخاتمة.

المبحث الأول قضايا الخلاف والتوتر الصينية الهندية

يرتكز الصراع الصيني الهندي على النفوذ الاقليمي، ولا يرتكز على تهديدات حقيقية متبادلة، فضلا عن ان كليهما يرغبان في علاقات سلمية مع بعضهما، وذلك لحاجتهما الى التركيز على الاوضاع الداخلية، ومنها مواضيع التنمية والمواضيع الاقتصادية المرتبطة بين البلدين التي تؤدي الى التكامل، وبسبب الصراع من اجل النفوذ بين البلدين، ظهرت مشاكل وخلافات بينهما، البعض من هذه المشاكل قديمة والبعض الاخر حديثة، وفي هذا المبحث سنعرض اهم مشكلتين بين الصين والهند في مطلبين:

المطلب الأول انتشار أسلحة الدمار الشامل

يواجه المجتمع الدولي مشكلة ملحة وخطرة منذ الخمسينات تتمثل في الكيفية التي بها يمكن التصدي لأخطار الانتشار النووي عن طريق تدابير دولية فعالة وقد برهنت على ذلك تجربة مباحثات نزع السلاح المضنية بين الطرفين السوفياتي والامريكي فمثل هذا الحظر قد يكون من شانه ان يضيف كثيرا من احتمالات وقوع الحرب النووية وذلك مدعاة للأمل في امكانية حل مشكلة التسلح النووي حلا جذريا فيما بعد وقد استغرقت مباحثات حظر انتشار الاسلحة النووية في نطاق الامم المتحدة تقريبا عشر سنوات حتى تمكن في النهاية التوقيع على معاهدة تحظر الانتشار في يونيو حزيران ١٩٦٨ وتمثل اتفاقية عام١٩٧٢ اول الاتفاقيات الحقيقية التي تمثل الانطلاقة لحظر انتشار الاسلحة [1]. والحقيقة ان اتفاقية الصواريخ الباليستية المضادة التي وقعت في عام ١٩٧٢ مثلت اهم اتفاقية تم التوصل اليها لحد الان وذلك لأنها تحدد بدقة استعمال الدفاع المعروف والوحيد ضد الهجوم الصاروخي وفيها لم تؤكد الدولة المعتدية انها لا تستطيع منع هجوم معاكس فحسب بل تقليل انتشار اسلحة (ABM) الذي يترك كل من الدولتين العظميين معرضة للدمار النووي [2]. وتعد معاهدة حظر الانتشار هي الاهم في ثمار الجهود الدولية المبذولة من اجل بناء وتعزيز الحواجز الفعالة ضد مزيد من انتشار تلك الاسلحة الفتاكة (النووية) وقد دعمت المعاهدة الضوابط السياسية على انتشار الاسلحة وكبحت الطموح الاقليمية التي ممكن ان تؤدي الى الانزلاق نحو حيازة قدرة نووية وقد عملت على تقليص الدول التي لديها حيازة نووية ولكي لاتنهار جهود المعاهدة في منع انتشار الاسلحة النووية والتي حجر الاساس في معاهدات منع انتشار الاسلحة النووية على عدد من المواد[3]:

١- قيام الدول الحائزة على الاسلحة النووية بالتعهد بعدم نقل الاسلحة النووية الى اي مكان اخر او جهة معينة وعدم تشجيع دول اخرى على صنع او حيازة اسلحة نووية.

٢- التأكيد على ضرورة عدم حيازة الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية على اية اسلحة او اجهزة متفجرة وعدم تلقي المساعدة من اية جهة كانت.

٣- التزام الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية والاطراف في المعاهدة بقبول الضمانات الدولية التي تديرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والغاية هو التحقق من تنفيذها للالتزامات المترتبة عليها. [4]

٤- تدعو لتشجيع استعمال الذرة للأغراض السلمية هذا فضلا عن أن المعاهدة قد تضمنت بعض المواد والتي فيها دعت كل الاطراف بمواصلة الجهود لنزع السلاح وكذلك دعت الى حق الدول في اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية فضلا عن احتواءها مادة يحق فيها للدول بالانسحاب من المعاهدة في حال ان المعاهدة اضرت بمصالحها القومية العليا [5]. هناك العديد من الاتفاقيات التي ابرمت من اجل الحد من الانتشار النووي وفيها الاتفاقية الامريكية السوفياتية لمنع الحرب النووية والتي عقدت بين وزراء خارجية الدولتين في الاول من اكتوبر من عام ١٩٧٢ فضلا عن اتفاقيات يونيو(حزيران) ١٩٧٣ والتي جاءت لنفس الهدف وتبعت تلك المعاهدتين سلسلة من المعاهدات التي لا مجال هنا لذكر سوى اسمائها ومنها اتفاقية موسكو للحد من الاسلحة الاستراتيجية والمعقودة في ايار. فضلا عن معاهدتي (سالت١) و (سالت٢) والتي تم عقدهما في عام ١٩٧٢، الا ان الجهود المبذولة في تلك المعاهدات كانت قد ذهبت سدى بقيام الهند وباكستان بتفجيراتهما النووية في اب ١٩٩٨ والتي بالإعلان عنها كانت قد دمرت كل المعاهدات والقيود الدولية التي وضعت في طريق الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية لتمنعها من حيازتها وتمنع العالم من مخاطر حرب نووية مدمرة. الانتشار النووي:أن الانتشار النووي اصبح ظاهرة مهمة في القارة الاسيوية فهو امتد ليشمل الهند وباكستان وكوريا الشمالية ، فضلا عن اليابان التي لديها الامكانيات اللازمة لإنتاج الاسلحة النووية الا انها لم تقم بذلك حتى الان ، وهذا كان كفيل بان يؤدي الى وجود عدة ظواهر على الساحة الاسيوية ومنها وجود دولتين نوويتين من ضمن دول النادي النووي وهما الصين والهند ، بيع التكنلوجيا النووية الى دول اخرى ، غموض البرنامج النووي لكوريا الشمالية الذي ادى الى توتر وعدم استقرار في شبه الجزيرة الكورية ، اثارة المخاوف لدى الدول الاسيوية الصغيرة والمتوسطة من امتلاك الدول الكبرى للأسلحة النووية [6]. وقد ازدادت تلك المخاوف في ايار عام ١٩٩٨ بعد ان اعلنت الهند وباكستان عن امتلاكهما للأسلحة النووية ، لذا فقد طلب اليها اجراء الية للاتصالات الثنائية لكي تحد من مخاطر النزاع المسلح وقد تم الاتفاق على الية للاتصالات الجديدة في مركز الحد من المخاطر النووية في الهند وباكستان ، وقد اعترفت مجموعة العمل في تلك الهيأة على ان مراكز الحد من المخاطر النووية (NRRCS) لن تكون بديلا عن الجهود المتواصلة من قبل الهند وباكستان كتصور منهم لحل المشكلات الموجودة في إقليم جنوب آسيا كنموذج من نماذج الحد من المخاطر النووية [7]. وقد توصل دول اعضاء مؤتمر الامم المتحدة في عام ١٩٩٥ الى اتفاق بشأن وجوب تأليف لجنة مهمة خاصة الا وهي مهمة عزل المواد القابلة للانشطار الذري وماهي السبل الكفيلة لتحقيق ذلك الهدف؟ ، إلا انه لم يتم التوصل الى اتفاق نهائي في حينها حول مدى تطبيق اجراءات تتعلق بمواد قابلة للانشطار ، وقد اكدت الصين استعدادها للبدء في مفاوضات حول معاهدة عزل المواد القابلة للانشطار وذلك في عام ٢٠٠٣ [8]. والواقع ان ضوابط التصدير الفعالة هي شرط مسبق للتعاون في استعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية وقد قامت الدول المشاركة في ترتيبات تعاون غير رسمي مثل (لجنة زانغر) ومجموعة الموردين النوويين (SNG) بوضع توجيهات لمراقبة التصدير وكانت ضوابط التصدير تقتصر على مراقبة المواد ذات الصلة الوثيقة بتطوير وضع اجهزة متفجرة نووية. وازدادت الاجراءات والضوابط صرامة بعد احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ حيث عملت الدول الصناعية الثمانية (٨G) بتطوير ضوابط تصدير تستدعي تحديد مستخدمي مواد اشعاعية مدرجة في لوائح قبل اي عملية شحن عبر الحدود ، وذلك خشية من اي عمل ارهابي يستهدف الدول عن طريق قنبلة قذرة او ماشابه ذلك [9]. والصين تسعى وراء دفع الحد من التسلح والحيلولة دون الانتشار النووي وقد انضمت الصين الى جميع المعاهدات الدولية حول الحد من التسلح فهي تسعى وبنشاط فاعل في بناء نظام قانوني لألية الحيلولة دون الانتشار النووي وفي ديسمبر ٢٠٠٣ نشرت كتابا ابيض تحت عنوان سياسات واجراءات الصين للحيلولة دون الانتشار النووي.[10] ومن جانبها فالهند توصلت الى اتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية بشأن التعاون النووي المدني وذلك خلال زيارة الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش الى الهند، والهند أيضا تدعم معاهدة حظر انتشار الاسلحة وتعمل للحد من التسلح وخصوصا النووي [11] . والواقع فان انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية يكون في مصلحة منع انتشار الاسلحة النووية ودفع عملية نزع الاسلحة النووية وتعزيز السلام والامن والاستقرار بالمناطق ذات الصلة ، ان الصين ودول وسط اسيا الخمس تربطها علاقات صداقة وتعاون تقليدية ودائما ما تفهم وتؤيد بعضها بعضا بشان الشؤون الدولية والاقليمية ، ان الصين تشيد غالبا وتدعم الجهود التي بذلتها الدول الخمس في وسط اسيا لأنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية عبر المشاورات الطوعية وترحب بالاتفاقية التي توصلت اليها هذه الدول الخمس حول معاهدة المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في وسط اسيا . [12]وفي الأول من يونيو ٢٠٠٣ وقع الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والامريكي جورج بوش في مدينة (سان بطرسبرج) بروتوكول تبادل وثائق الإقرار على معاهدة خفض الاسلحة النووية الهجومية، واكد بوش ان المعاهدة تعبر عن روح التعاون التي تسود العلاقات الاستراتيجية بين البلدين وان المعاهدة التي دخلت حيز التنفيذ

عند اقرارها ستخفض الترسانات النووية في البلدين الى أدنى مستوى لها منذ عقود. [13] وعليه فان ما تقدم من دراسة هذا الفصل الا وهو الافاق المستقبلية للعلاقات الصينية الهندية قد تم على ان الصين والهند رغم ان لديهما مشكلات وخلافات فأنها حتى لو ادت الى ان تسوء العلاقات بينهما فأنها ستظل في اطار التنافس بينهما وعلى قضايا معينة دون غيرها كما وان سبق الاشارة اليها مثل الزعامة وطبيعة تمثيل كل دولة منهما لدورها في القارة الاسيوية هذا فضلا عن ان تبادل مصالحهما المشتركة سيكون كفيلا لهما بان يقربهما من بعضهما اكثر فاكثر ويجعل الارتباط فيما بينهما اقوى بحيث يصعب في حينها على المشكلات القديمة ان تهزه وتخلخله ، وذلك ما توضح في المحور الاخير من هذا الفصل والذي حاولنا فيه ابراز فيه المشكلات التي يمر بها الاقليم الاسيوي بان الصين والهند حري بهما ان يتكاتفا اكثر فاكثر من اجل محاربة تلك المشكلات والعمل على عدم تهدئتها للحفاظ على المصالح الحيوية لكل منهما .

المطلب الثاني قضية كشمير

تشهد كشمير صراعا بين الهند وباكستان منذ عام ١٩٤٧م حتى الوقت الحاضر ويزيد من حدة الصراع كفاح المجاهدين الكشميريين ضد الاحتلال الهندي لبلدهم من جهة، وسباق التسلح الخطر بأسلحة الدمار الشامل بين الهند وباكستان من جهة أخرى، وتشكل كشمير أحد بؤر الصراع الرئيسية في جنوب اسيا [14] تشارك في ذلك الصراع فضلا عن الى عناصره الرئيسة وهي كشمير والهند والباكستان والصين وأطراف اخرى مثل اسرائيل والدول الغربية وروسيا، وتؤثر هذه المشكلة في العلاقات بين الدول ذات الصلة من جهة، كما انها تؤثر في السلام العالمي عامة وفي الجنوب الاسيوي بخاصة من جهة اخرى، وتحظى كشمير بأهمية كبيرة بالنسبة للقوتين المتصارعتين عليها في ضوء المؤشرات الاتية: [15]

١- تعد كشمير أقرب من الناحية الحضارية الى الباكستان منها الى الهند، إذ إن حوالي ٨٥٪ من سكانها من المسلمين وتعد هذه الحقيقة محور النزاع الاصلي بالنسبة لباكستان.

٢- تشترك كشمير بحدود اطول مع الباكستان.

٣- تتصل الهند مع ولاية جامو وكشمير التابعة لها عن طريق منطقة (كانو) الجبلية الضيقة الواقعة في الجنوب الشرقي من كشمير في حين تتصل الباكستان مع كشمير ازاد.

٤- علاقة كشمير الاقتصادية اقوى مع الباكستان منها مع الهند.

٥- تعد الباكستان اقليما جافا وتعتمد على مياه نهر السند وروافده القادمة من كشمير وهذا يشكل عمقا استراتيجيا لدولة الباكستان.ومنذ الخمسينات بدأت الباكستان تأخذ منحى واحد في علاقتها الدولية بانضمامها الى المعسكر الغربي في إثناء حقبة الحرب الباردة واضطرت الى الدخول في احلاف عسكرية مع الغرب لتتمكن من مواجهة خصمها اللدود وهو الهند الذي اتجه نحو المعسكر الشرقي على الرغم من تزعمه لحركة دول عدم الانحياز ، اما بالنسبة لعلاقات باكستان الاقليمية فقد اقامت علاقات ودية مع الصين ، إذ وقعت على اتفاقية الحدود الصينية الباكستانية عام ١٩٦١م والتي بموجبها تنازلت باكستان للصين عن اجزاء من كشمير ازاد ، فاصبحت مشكلة كشمير قائمة ما بين ثلاث دول تشكل قوى الجنوب الاسيوي وهي الصين والهند والباكستان [16]. وقد تجدد ذلك التوتر ما بين الهند والباكستان خلال عقد الستينات بسبب مشكلة كشمير ونتج عن ذلك نشوب الحرب الثانية في كشمير عام ١٩٦٥م واستطاعت الهند ان تحقق انتصارا عسكريا عن طريق احتلالها لبعض الاجزاء من ولايتي البنجاب والسند في الباكستان ولكنها انسحبت من الاراضي المحتلة بعد انتهاء الحرب ، وفي عام ١٩٧١م نشبت الحرب الثالثة لأسباب عدة منها مشكلة كشمير واسفرت عن انفصال الجزء الشرقي (باكستان الشرقية) عن دولة الباكستان وفي اتفاق (سميلا) الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٧٢م ، اكد الجانبان الهندي والباكستاني احترامهما لخط ايقاف اطلاق النار وحل المشكلة سلميا .موقف الهند تهدف الهند من وراء السيطرة على الاقليم الى تحقيق ما يلي:

١- طمس الهوية الاسلامية ومسخ المسلمين عن دينهم باتباع استراتيجية لديها.

٢- تثبيت الاقدام الهندية مرة اخرى في هذه الولاية المسلمة. [17]

٣- اجبار المسلمين على التنازل بمرور الوقت عن حقهم في تقرير مصيرهم.

٤- استعمال كشمير خط دفاع اول بحكم طبيعة ارضها الجبلية ضد اي توسع صيني محتمل في الاراضي الهندية حاجزة بين الهند والصين.

٥- الإفادة من كشمير كممر طبيعي يصل بين الهند واسيا الوسطى.

٦- الافادة من الموارد الطبيعية المتنوعة في كشمير واستغلال الموارد الاقتصادية فيها وبخاصة الغابات والمراعي والثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية والثروة المعدنية [18] . والصناعات والمواقع السياحية ذات الطبيعة الجبلية الجميلة.

موقف باكستان ترى الباكستان ان شعب كشمير المسلم لم يطبق عليه المعيار الديني الذي تم اختياره اصلا لتقسيم شبه القارة الهندية الى دولة هندوسية واخرى مسلمة وانه كان يفترض ان تدمج كشمير المسلمة مع بقية الاقاليم الاخرى التي تشكلت منها دولة الباكستان المسلمة مثل اقاليم البنجاب والسند وبلوشستان والبنغال (باكستان الشرقية) التي تألفت منها الباكستان في ١٩٤٧م وفق معيار الدين الى دولة هندوسية (جمهورية الهند) ، ودولة اسلامية (جمهورية الباكستان) من قبل بريطانيا التي تركت كشمير دون تقرير مصير ليتصارع كل من الدولتين عليها ، وما من شك في ان الموقع الجغرافي الذي تشرف به شبه القارة الهندية على المحيط الهندي وامتداد الحائط الجلي الشاهق (جبال الهمالايا) في طرفها الشمالي ، جعل التوجيه الجغرافي لها نحو البحر مما يعني انفتاحا على العالم الخارجي واتاحت المساحة الهائلة لهذه الوحدة الجغرافية فرص التنوع العظيم في الخصائص الطبيعية والبشرية على حد سواء [19]. وفيما يتعلق بالألية المناسبة لحل المشكلة يمكن ان نقترح تدويلا لها وهذا ما تسعى اليه السياسة الباكستانية ، لقد فشل (نواز شريف) رئيس الوزراء الباكستاني السابق في عملية التدويل التي لا تريدها الهند ويعزي الفشل الى اخفاقه في اقناع الطرف الهندي بإعطاء الامم المتحدة حق التدخل لإيجاد حل لهذا النزاع ، كما انه اخفق في إقناع الصين حليف الباكستان التقليدي بالدخول في مواجهة ضد الهند ويعود ذلك الى اسباب تتعلق بانتهاء الحرب الباردة من ناحية ، ومحاولة الصين الاقتراب السياسي والاقتصادي مع جمهورية الهند التي تعد قوة موازية لها في المنطقة من ناحية ثانية ، وطموح الصين لان يصبح لها نفوذ ومنافع في المناطق الجنوبية من المحيط الهندي من ناحية ثالثة [20]. والهند تسيطر على (٦٣٪) تقريبا من مساحة كشمير، في حين تسيطر باكستان على (٣٥ , ٥٪) تقريبا، والصين على (١ , ٥٪) من تلك المساحة [2] واصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد اصدرت قرارا في ١٩٤٩/١/٥م بإجراء استفتاء لتقرير مصير ولاية كشمير، ولكن الهند رفضت تنفيذ القرار حتى الوقت الحاضر، وذلك لعدم وجود الضغط على الهند من أي جانب إقليمي ولا حتى من الصين الحليف التقليدي لباكستان.

المبحث الثاني العوامل الخارجية (الإقليمية والدولية)

تؤدي العوامل الخارجية دوراً بارزاً ومؤثرا في العلاقات الصينية– الهندية وهذا الدور متأتي من طبيعة المجتمع الدولي، إذ أن وحداته السياسية تمارس سلوكيات مختلفة والدول تسعى الى تطوير علاقاتها التعاونية فيما بينها من اجل انجاز العديد من الأهداف أهمها:

١–خلق وتطوير قاعدة اقتصادية قوية وقادرة على تامين المصالح الاقتصادية والتجارية في مجابهة القوى الدولية ذات التأثير الفاعل في هذا الميدان.

٢–تسعى الدول الى تغليب عنصر التعاون بدلا من الصراع عبر مد شبكة من المصالح الاقتصادية.

٣–إن تامين المصالح الاقتصادية عبر التعاون الاقتصادي الواسع يحقق للدول المعنية الشعور بالأمن إزاء التحديات الإقليمية والدولية . [21]

وسنحاول توضيح أثر العوامل الإقليمية والدولية في تحديد مسار العلاقات الصينية– الهندية

المبحث الثاني: العوامل الإقليمية والدولية في تحديد مسار العلاقات الصينية الهندية

تحكم العلاقات الدولية عوامل عدة منها إقليمية ودولية وهي التي تحدد مسار العلاقات ،لذا سنبين بالتفصيل اثر هذه العلاقات.

المطلب الاول / إثر العوامل الإقليمية

تكتسب دولتا الهند والصين الاهتمام المتزايد على صعيد العلاقات الدولية ويتمثل ذلك في السعي الدائم لإقامة توازن إستراتيجي عالمي مع القوة العالمية المتمثلة بالدول الكبرى وذلك عن طريق التفاهم الإستراتيجي مع تلك القوى من اجل محاولة الوصول الى نظام دولي بعيد عن الهيمنة من قبل أي قوة دولية متفردة ومحاولة جعله نظام متعدد القوى تستطيع أكثر من دولة التحكم باليآته وقد أدركت كل من الصين والهند ذلك وعملتا على تجاوز كل الخلافات القديمة والسعي لإقامة علاقات جديدة تكون كفيلة بتحقيق مساعيهما في الحصول على مراكز القوى الكبرى وقد شجع على ذلك وجود عدد من الدوافع ذات المستوى الإقليمي التي أصبحت محفزا لها من اجل تحسين العلاقات وتطويرها ونبذ الصراعات القديمة والصين حذرة من السياسة الهندية ومن تعاملها الدبلوماسي لتهديدات السياسة الصينية الحادة في الإطار الإقليمي والتي بها تعلق الصين آمال كبيره في السيطرة على آسيا وهو ما يدفع الهند للتقرب أكثر من الصين للحصول على الدعم الاقتصادي الذي هي بحاجة له من قبل اكبر دولة آسيوية حققت اكبر نمو حتى الآن وهي قوة متجهة في صعودها نحو القطبية الدولية بسرعة فائقة .والواقع فان البيئة الآسيوية مقبلة على متغيرات جديدة قد تستبدل المثلث الأمريكي الصيني الياباني بمثلث آخر ألا وهو المثلث الروسي– الصيني– الهندي ، وبهذه السيطرة الصينية الواضحة على الإقليم الآسيوي والذي كانت ابرز ملامحه سحب الصين القوة من الولايات المتحدة في الإقليم الآسيوي ومن ثم فان مصلحة الهند تتحقق بانضمامها لروسيا والصين بالرغم من تحسن علاقاتها (الهند) بالولايات المتحدة على واقع انهيار الاتحاد السوفيتي إلا أن تشكيل الحاجز الجيوبولتيكي الهندي–

الصيني– الروسي سيوقف زخم المصالح الأمريكية في آسيا . [22]وتتسم العلاقات الصينية الهندية بالصراع والتنافس تارة والتعاون تارة أخرى بالرغم من وجود المصالح المشتركة فيما بينهما اتجاه العديد من القضايا الدولية مثل الإرهاب والأمن والتنمية وغيرها من المواضيع التي تهم الإقليم الآسيوي . [23]تعمد لصين حاليا الى إتباع نهج سياسي قوامه إتباع جيوستراتيجية إقليمية تسعى الى تفادي أية مواجهات او صدامات مع جاراتها فهي تسعى الى بناء علاقات متطورة مع روسيا ومن ثم عليها تفادي أية صدامات مسلحة مع الهند حليفة روسيا ، وكانت هذه الخطوات في السياسة الخارجية الصينية قد تعمقت بعد انتهاء الحرب الباردة حيث عملت الصين على إتباع سياسة خارجية سلمية ومستقلة ، كانت أهدافها حماية استقلالها وسلامة أراضيها وخلق بيئة دولية مستقرة والاستمرار في سياسة الانفتاح والتحديث وتعزيز السلام العالمي والتنمية المشتركة [24] . وان سياسة الانفتاح كانت قد أفادت الدولتين في تطوير الوفاق بينهما وبناء علاقاتهما على أسس التعايش السلمي ووضع الخلافات جانبا والتقدم بخطى ثابتة للإفادة من الفرص والإمكانات المتاحة والعمل على استغلال تلك الفرص بشتى الوسائل الممكنة وبذلك تمكنوا من الانتقال من ساحة الخلاف الى واقع الاتفاقات الإستراتيجية وكان إعلان المبادئ بشان العلاقات المتبادلة والشاملة بين الدولتين في عام ٢٠٠٣ قد اشر خطورة على المصالح الأمريكية– الآسيوية فقد عمل الهنود على إسقاط منطقة التبت من حساباتها واعترفت بالسيادة الصينية الكاملة عليها وعدت أن التبت جزء من سيادة الصين وبالمقابل فقد أعلنت الصين عن اعتبار إقليم (سيكيم) أرضا هنديا ، وبتبادل تلك الاعترافات فقد أصبحت الساحة الآسيوية هادئة نوعا ما بعد أن كانت ساحة متفجرة من الصراعات ، مثل الصراع الهندي– الباكستاني حول كشمير فضلا عن الصراعات الآسيوية الأخرى في الكوريتين واندونيسيا والفلبين [25]

المطلب الثاني: اثر العوامل الإقليمية في العلاقات الصينية- الهندية

هناك مجموعة عوامل إقليمية أدت ومازالت تؤدي دورا مؤثرا في العلاقات الصينية– الهندية وهي:

١– العامل الروسي: روسيا هي أكبر دولة مجاورة للصين وهي وريثة الاتحاد السوفيتي (السابق) والمنهار والذي بانهياره انتهت لحرب الباردة فقامت على أعقابها روسيا كدولة قوية ذات نفوذ مهم في العالم بالرغم من مشكلاتها التي كانت تواجهها داخليا وأبرزها المشكلة الاقتصادية وكذلك الحركات الانفصالية والتي لا يمكن حلها إلا في ظل بيئة دولية هادئة وعلاقات ثنائية مستقرة[26] . خصوصا وان الدستور الجديد الذي وضعة الرئيس (يلتسين) قد أحل المنافسة على الأسواق العالمية محل الأيديولوجية وقد كان هذا التحول الذي طرا على السياسة الخارجية الروسية نتيجة لاقتناع المسؤولين الروس باستحالة تولي الثورة الاشتراكية القيادة في العالم لذلك كان التوجه الروسي الجديد هو في محاولة الاندماج مع الدول الأوربية وإحلال التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية محل المواجهة . وقد عمل كل الوزراء الخارجية الروس من(كوزين الى بريماكوف الى ايفانوف) التأكيد على تحقيق هدف مشترك تشترك فيه على السياسات الا وهو محاولة استعادة روسيا الاتحادية لمكانتها المرموقة التي كان يتبوها الاتحاد السوفيتي السابق في الحرب الباردة [27]ورغم وجود خلافات قديمة بين الاتحاد السوفيتي (السابق) والصين والتي كانت خلافات حدودية ذات جذور تاريخية إلا إن العلاقات فيما بينهما تحسنت بعد عام ١٩٩٣ وعمل الطرفان على جلب المنفعة المتبادلة لهما ، ومنذ اعتماد الدولتين على اتفاق الشراكة والتنسيق الاستراتيجي بينهما في عام ١٩٩٦ طرأ على العلاقة فيما بينهما مستوى ملحوظ من الانجازات المتبادلة في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعلمية والتقنية والمجالات الأخرى وتدعم الدولتان بعضهما في قضايا معينة مثل قضية الشيشان، وتايوان ،وحقوق الإنسان، وتعارضان كل محاولة تقوم بها الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وهما بهذا يحميان سياستهما وسلامة أراضيهما [28] . إن قيام علاقة متينة ومتطورة فيما بين الصين وروسيا هي رغبة مشتركة لدى الدولتين، واكبر دلالة على ذلك اللقاءات والزيارات المتبادلة بين الطرفين، وعلى اعلي مستويات، وقد استطاعت كل من روسيا والصين بعقد اتفاقية ضمن خمس دول هي: الصين، وروسيا، وقيرغستان، وطاجكستان، وكازخستان بشأن تقليص الوجود العسكري عند الحدود، وهذا يعبر عن وجود الرغبة الحقيقية في إيجاد قوة موازية ومواجهة للسيطرة الأمريكية في آسيا وقد عُرِفَت هذه الاتفاقية ب(اتفاقية الأمن الآسيوي) المعقودة في عام ١٩٩٦ [29].وفي نيسان من عام ١٩٩٧ كان الطرفان قد اتفقا في بيان مشترك لهما من اجل العمل على قيام نظام دولي متعدد الأقطاب [30]. ويُعدّ هذا البيان نقلة نوعية في طبيعة العلاقات بين الدولتين، وقد حل هذا الاتفاق محل الاتفاق الموقع بين الدولتين في عام ١٩٤٩ ،وقد أكد الاتفاق الرفض الشديد والواضح لنظام الدرع الصاروخي الأمريكي والتأكيد على نظام متعدد الأقطاب [31].ولروسيا روابط قوية مع منطقة آسيا الوسطى التي تعدّ المتنفس الحيوي لتنمية العلاقات التجارية معها وان منطقة آسيا الوسطى هي منطقة حيوية وفاعلة وغنية بالثروات فذلك سيؤثر في طبيعة العلاقة فيما بين روسيا والصين التي تحاول النهوض باقتصادها مستفيدة من العلاقات الجيدة لروسيا بدول تلك المنطقة فذلك يحقق لها أهداف سياسية واقتصادية تضمن لها تحقيق الاستقرار في المنطقة الآسيوية .[32] وبما أن الهند هي واحدة من الدول المتنافسة على النشاط التجاري اللامتناهي في آسيا

الوسطى، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والكيان الصهيوني الإسرائيلي، وإيران، وتركيا، فضلا عن دول الاتحاد الأوربي ، فالهند وبحكم العلاقات القوية والمتينة التي تربطها بالاتحاد السوفيتي السابق الذي خلفته روسيا، لذا فقد عملت الهند على تقوية علاقاتها بروسيا ، وبما أن الصين تعمل على تجنب أي مواجهة حقيقية أو صِدام مسلح مع الهند حليفة روسيا وتجد بان أية سياسة عداء ضد الهند ستترك أثارا سلبية في الترتيبات الصينية مع روسيا [33] . لذلك فقد عملت الصين على عقد اتفاقية مع الهند من اجل الحفاظ على الأمن والسلام في عام ١٩٩٣ وكذلك الاتفاقية التي تم التوقيع عليها من قبل البلدين في عام ١٩٩٦ التي تتضمن بناء الثقة المتبادلة في المجال العسكري على خط الحدود الصينية – الهندية وكانت هذه الاتفاقيتان من أهم الاتفاقيات التي ساعدت على إرساء نوع من الاستقرار فيما بينهما بعد أن كان يعتريها الشك وعدم الثقة [34] . وان اعتماد إستراتيجية شراكة التنسيق فيما بين روسيا والصين والعمل على تطويرها لا يعدّ عامل محقق لمصلحة الشعبين فقط وإنما يؤدي كذلك الى المحافظة على تعزيز السلم والاستقرار إقليميا ودوليا لذلك فقد قام الرئيس بوتين في تموز عام ٢٠٠٠ بزيارة الصين وتوقيع إعلان بكين الصيني – الروسي والبيان المشترك عن الدفاع الصاروخي لتعزيز تلك الاستراتيجية والعمل على تطويرها [35] . من جانبها كانت الزيارة التي قام بها الرئيس بوتين للهند في تشرين الثاني عام ٢٠٠٠ قد أقلقت الصين وبشكل كبير إذ تضمنت تلك الزيارة التوقيع على عدد من الاتفاقيات او ما عرف فيما بعد بـ(الإعلان الاستراتيجي) والذي تضمن القيام بمشاورات سياسية منتظمة وعدم مشاركة أي من الطرفين في أية أحلاف عسكرية او سياسية او في نزاعات ضد احدهما الآخر وأكدت الدولتان عن طريق هذا الإعلان بأنه غير موجه ضد دول أخرى في إشارة الى الصين وباكستان ، إلا أن ذلك لم يهدئ من روع الصين التي تدرك مقدار التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين روسيا والهند وخصوصاً أن الترسانة العسكرية الهندية أكثر من (٧٠ %) منها هو سلاح روسي الصنع [36] . لذا كان على الصين التقرب أكثر فأكثر من روسيا من اجل كسبها والحصول على دعمها وقد عزز ذلك تطوير الصين لعلاقاتها بالهند فهي بذلك تحصل على ود الهند، وتكسب حليف قوي في آسيا، وكذلك تكسب روسيا القوة الكبرى في آسيا. أما بالنسبة للهند، فمصلحتها تقتضي أن تطور علاقاتها بالصين من اجل التخلص من المشكلات القديمة والمعلقة مع الصين وتكسب ود القوة الصاعدة في آسيا (الصين) للتخلص من دعمها لباكستان وخصوصا أن هذا الدعم كان دائما دعما عسكريا . [37]

٢–العامل الباكستاني: تعدّ باكستان من القوى الكبرى في جنوب آسيا فضلا عن الهند، لذا فقد حُظيت باهتمام الصين، وعدّت العلاقة بين الصين وباكستان من أبرز معوقات العلاقة بين الصين والهند .[38] إن الصين تجمعها بباكستان علاقات تعاون مشترك أثرت سياسيا واقتصاديا في المحيط الآسيوي، وكذلك في الساحة الدولية، فقد وقفت الصين الى جانب باكستان في حرب انفصال بنغلادش تلك الحرب التي كانت الهند طرفها الثاني ضد باكستان، فقد تطورت العلاقات التسليحية بين الصين وباكستان بحيث أصبحت الصين هي المجهز للأسلحة للفروع الثلاثة في القوات الباكستانية، فقد جهزت الصين باكستان خلال المدة من ١٩٧٠ – ١٩٨٠ بـ(٥٠٠) دبابة، و(٢٥) زورق بحري، و(٣٠٠) طائرة حربية ومعدات أخرى . [39]وعلى الرغم من ذلك، فأن الصين لديها مخاوف من مسلمي باكستان ومحاولتهم التوسع في الإقليم الآسيوي وخصوصا من تلك المناطق التي فيها أصول إسلامية والمحاذية لإقليم (سنكيانج) الصيني الذي تقطنه أغلبية مسلمة، فالمسلمون يزيدون عن ١٥ مليون نسمة في ذلك الإقليم وعليه فالصين وبرغم كل المساعدات التي قدمتها لباكستان سابقا، وبرغم كل الدعم الذي حُظيت به باكستان، إلا أن مخاوفها كبيرة من المحاولات الانفصالية التي قد تقوم بها الأقاليم الصينية متأثرة بالتيارات الدينية الباكستانية .[40]هذا في الوقت الذي كانت فيه العلاقات الهندية – الباكستانية في حقبة السبعينات متوترة كما كانت دائما منذ قيام حربهما الحدودية الأولى عام ١٩٥٤ وكذلك حرب ١٩٦٥ وحرب ١٩٧٢ التي كانت حول كشمير، ففي كل تلك المدة كانت الصين تمد باكستان بالمعدات الحربية اللازمة لها لمواصلة القتال، لأن الصين كانت في وقتها من ألد أعداء الهند وحليفها الاتحاد السوفيتي في حينها، لذا فمصلحتها كانت في ضرب المصالح الهندية، ودعم الباكستانية .[41] ولكن مع مرور الوقت، وتغيير النظام الدولي، وقيام اعتبارات جديدة للعلاقات الدولية وقوامها المصالح القومية للدول، لذا فقد أخذت العلاقات الدولية أبعاد جديدة، ومن ضمنها العلاقات الهندية – الباكستانية. ولكن قيام الهند وباكستان بتفجيراتهما النووية الأخيرة في أيار من عام ١٩٩٨ عبر عن إمكانية امتلاك كل منهما للسلاح النووي الأمر الذي يعنى إمكانية قيام توازن نووي بين الهند وباكستان، لأن باكستان لولا قيامها بتفجيرها النووي الأخير ردا على التفجيرات النووية الهندية لفقدت توازنها مع الهند من جديد [42] . وقد أثرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وتداعياتها في السياسة الخارجية والداخلية الباكستانية عن طريق عدد من المتغيرات الخارجية والداخلية، والتي كان لها اثار واضحة في العلاقات الهندية– الباكستانية ، وكانت المحددات الداخلية قد تمثلت بالتركيبة العرقية والعقائدية الباكستانية ، والتي عمل الرئيس(برويز مشرف) على تبني اتجاه يرمي الى تعديل مناهج المدارس الدينية والتعليم الديني في البلاد في محاولة منه لمنع القلاقل السياسية، وأعمال العنف مستقبلا، وكذلك كانت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على كل من الهند وباكستان ذات آثار اقتصادية سلبية خلال السنوات الأخيرة، ولكن إلغاء

هذه العقوبات عمل على تحسن الموقف الباكستاني ، أما المحددات الخارجية، فتمثلت بوجود الولايات المتحدة على الساحة في جنوب شرق آسيا كطرف مؤثر في العلاقة بين الهند وباكستان [43]. وكذلك فان القضية الأفغانية تعدّ من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الباكستانية لاسيما وان باكستان تعتمد كثيرا على أفغانستان في تجارتها ،وفي طرقها الى آسيا الوسطى وكذلك طرق المواصلات لوصول النفط والمواد الخام الضرورية للصناعة الباكستانية ،وكذلك تعدّ قضية كشمير من المؤثرات في السياسة الخارجية الباكستانية فقد تمسك الرئيس الباكستاني (برويز مشرف) بالثوابت المتعلقة بالتأييد السياسي والمعنوي المقدم للانفصاليين الكشميريين وبدعوة الهند لوقف أعمال العنف في الشطر الخاضع لسيطرتها وتطبيق قرارات مجلس الأمن بشان كشمير والتوصل الى حل عادل للازمة [44]. وبذلك فان تلك المتغيرات سواء أكانت الداخلية منها او الخارجية فإنها أثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة في توحيد المواقف الهندية والباكستانية وخصوصا في قضايا محاربة الإرهاب مما جعل هناك نقاط التقاء بينهما برغم كل الخلافات القديمة المتعلقة بمسائل الحدود والحروب التي دارت بسببها لأكثر من مرة وخصوصا في منتصف القرن العشرين.وعليه فأننا نلاحظ بان هناك نقاط خلاف وتقارب قد صبغت العلاقات الهندية–الباكستانية كما كانت هناك نقاط التقاء وخلاف قد صبغت العلاقات الصينية –الباكستانية مما يجعل الباكستان حليف وعدو مرتقب في الوقت نفسه لكلا الدولتين أي للصين والهند وبذلك فعليهما كسبه كصديق دائم مع بقاء الحذر والريبة منه كعدو محتمل في أي لحظة.

المطلب الثاني / العوامل الدولية

يتسم النظام السياسي الدولي بالتفاعل بين وحداته المكونة له ولا يمكن لأية دولة أن تعيش بمعزل عنه وتأسيسا على ذلك فان العلاقات الصينية–الهندية لا يمكن أن يكون لها عاصما يعصمها عن تأثير العوامل الدولية، لذا فسوف يتم تلمس كيفية ومدى تأثير العوامل الدولية في محيط العلاقات بين الدولتين (الصين، الهند) وذلك عن طريق دراسة متغيرين أساسيين هما: أولا/ العامل الأمريكي وثانيا/الاتحاد الأوربي .

١–العامل الأمريكي : عمدت السياسة الأمريكية الى إعادة تقييم لإستراتيجيتها الأمنية والإقليمية في الإقليم الآسيوي واتجهت نحو بلورة إستراتيجية جديدة تكون أكثر توافقا مع المستجدات الإقليمية والدولية بعد نهاية الحرب الباردة [45]. وبرغم تفوقها العسكري والاقتصادي وتربعها على قمة الهرم الدولي فهي تحاول استغلال موقعها لممارسة نفوذها لتحقيق اكبر قدر ممكن من التفوق لكي لا تستطيع اية قوة مجابهتها مما يعني سعيها لتبني مشاريع من شأنها ضمان أمنها وتفوقها [46]. وقد كان الاهتمام الأمريكي منصبا على منطقة آسيا الوسطى إذ ركزت فيها على قضية السلاح النووي في كازخستان والإصرار الأمريكي على ضمها في إطار مشروع الشراكة من اجل السلام في إطار حلف شمال الأطلسي ، وقد عمدت بذلك منع بروز الهيمنة الروسية على دول تلك المنطقة مع الإبقاء على قدر قليل من المصالح الروسية لئلا تثير الحفيظة الروسية بذلك ، وقد لجأت الولايات المتحدة الى اعتماد الدبلوماسية الهادئة في تعاملها مع الدول الآسيوية ، كما أنها قدمت المعونات الإنسانية الى دول المنطقة التي قدرت في عام ١٩٩٣ بنحو ٣٧٩ مليون دولار مقابل السماح لقواتها بالوجود في الأماكن القريبة من ثروات المنطقة [47] . وقد عملت الولايات المتحدة على ردع ودحر القوى العسكرية للدول الإقليمية الكبرى في المنطقة أولا وتأمين حضور عسكري يتحلى بمصداقية ثانيا والمساهمة في العمليات السلمية المتعددة الأطراف ثالثا وأخيرا الوقوف بوجه انتشار اسلحة الدمار الشامل [48]. وان ما يوفر للولايات المتحدة هذا التمايز والتفرد هو استغلال نقاط الضعف لدى القوى الآسيوية والقوى الكبرى على وجه العموم واستعمال وسائل الضغط سياسيا واقتصاديا وعسكريا إذ أن بقية القوى الكبرى تعاني بعض نقاط الضعف وعدم التوازن في قواها فقد تمتلك إحدى تلك القوى مثلا روسيا والصين قوة عسكرية فائقة ألا إنهما يعانيان ضعف اقتصادي وتكنولوجي في الوقت الذي تمتلك فيه قوى أخرى مثل اليابان والاتحاد الأوربي للقوى الاقتصادية والتكنولوجية ألا إنهما يعانيان ضعف عسكري مقارنة بغيرهما [49]. ويرجع سبب اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة الآسيوية في أنها ظلت تمثل إحدى جبهات المواجهة مع الاتحاد السوفيتي جنبا الى جنب مع جبهة غرب أوربا والخليج العربي بهدف احتواء التوسع السوفيتي في حقبة الحرب الباردة والتوسع الروسي الحقبة اللاحقة للحرب الباردة وكذلك تأمين الوصول الى أسواق المنطقة والحصول على مواردها الخام لاسيما مصادر الطاقة والتي تعدّ المصادر الأساسية للولايات المتحدة وحلفائها [50]. يعد النفط والغاز من مصادر الطاقة الرئيسة التي يعتمد عليها هيكل الصناعات النفطية في الغرب والذي تغير منذ عام ١٩٧٣ وبتغيره تغيرت السيطرة على موارد النفط العالمية وانتقلت بذلك من شركات النفط متعددة الجنسيات الى عدد قليل من الدول المنتجة للنفط وبذلك اضطرت الولايات المتحدة الى تنويع مصادر اعتمادها لتجنب الاعتماد على مورد واحد وبذلك فقد وضعت مجموعة من الأولويات التي لابد الحصول عليها من دول آسيا الوسطى وأهمها [51]:

١– السعي لاحتواء وعزلة إيران وتأكيد الدور التركي في تلك المنطقة لما لهذين الدولتين من نفوذ كبير ومصالح متضاربة في تلك المنطقة.

٢– الدعم غير منقطع النظير للشركات الأمريكية في آسيا الوسطى.

٣- ربط النفط القادم من آسيا الوسطى الى السوق العالمي في سبيل تنويع مصادرها والمحافظة على استقرار الاستيراد والمستوى المنخفض للأسعار لتنمية صناعات النفط والغاز.

٤- مساعدة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى في التخلص من النفوذ الروسي وذلك عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي بتنمية صناعات النفط والغاز.أما بالنسبة لروسيا فقد عملت السياسة الخارجية الأمريكية على إقناع (فلادميربوتين) الرئيس الروسي بأنه لا يمكن لروسيا أن تستفيد من أمجاد الاتحاد السوفيتي لأسباب عدة أهمها ضعف الاقتصاد الروسي وخصوصا أن زيادة الطلب على النفط والغاز من منطقة آسيا الوسطى سيترك أثارا سلبية في تصدير النفط الروسي وعملت الولايات المتحدة على عزل روسيا عن طريق توسيع حلف الناتو لاحتواء روسيا من جهة أوربا وكذلك إعادة جورج بوش الابن مبادرة (الدرع المضاد للصواريخ) الى الوجود مرة أخرى لمضايقة روسيا ومنعها من ممارسة دور سياسي كبير في الإقليم الآسيوي [52] . أما توجه السياسة الأمريكية في منطقة الباسفيك فقد كان محكوما بمجموعة من الاعتبارات التي التزمت فيها الإستراتيجية الأمريكية في مسار علاقاتها مع تلك الدول ومن أبرزها هي:-

١- إن منطقة آسيا الهادئة لم تعد جزءا من إستراتيجيتها الكونية الشاملة وإنما باتت هناك اعتبارات أخرى ومنها ردع التهديدات المختلفة ومنع نشوء أية تهديدات جديدة وتفادي استفحال سباق تسلح بين دول المنطقة.

- تقاسم المسؤوليات الأمنية في المنطقة والذي من شأنه أن يضمن تخفيف الأعباء التمويلية الواقعة على كاهل الاقتصاد الأمريكي.

٣- المحافظة على الوجود الأمريكي بأقل قدر من الوجود العسكري . [53]

٤- دفع عملية السلام في الإقليم من المنظور الأمريكي وبما يخدم مصالحها . [54]

أما الإدراك الإستراتيجي الأمريكي للصين فنراه واضحا عن طريق عدم قدرة الولايات المتحدة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية على ضم الصين الى جانبها كحليف قوي ولجوء الصين الى الاتحاد السوفيتي في حينها كحليف آسيوي قوي ضد الولايات المتحدة وذلك يعود الى مجموعة من الأسباب أبرزها القضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وقضية منع الانتشار النووي وقضايا التبادل التجاري وقضية تايوان والتي كانت فيها الولايات المتحدة دائما ما تعمد الى ضرب المصالح الصينية والتدخل بصورة مباشرة او غير مباشر فيها من اجل تحيدها تارة وأضعافها تارة أخرى . [55]جاء ذلك في الوقت الذي تنظر فيه الصين للولايات المتحدة على انها قوة الاولى اقتصاديا وعلميا وعسكريا على المستوى العلمي وهي تدرك انه في حالة تشكل نظام متعدد الأقطاب فسيكون لها نصيب من ذلك بما لديها من الإمكانات والقدرات ولهذا فهي تحرص على تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة لتحقيق مزيد من الثقة ، إلا أن ذلك لا يعني خضوع الصين للهيمنة الأمريكية ، وقد وضع موقف الصين هذا (دنغ سياوبينغ) بقوله إننا نعارض من يمثلون الهيمنة ولكننا في الوقت نفسه لانعد تلك الدول عدوا لنا . [56]وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تخشى صعود الصين كقوة عظمى إلا أن مصالحها تتطلب وجود صين ناجحة بدلا من صين ضعيفة [57] . فقد فرضت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١والتي تعرضت لها الولايات المتحدة أولويات مختلفة على السياسة الخارجية الأمريكية فقد أعطت الأولوية لمكافحة الإرهاب وبناء تحالف دولي لحصاره وذلك على حساب الصراع والتنافس الاستراتيجي مع كل من روسيا والصين والإعراض عن التدخل في الأزمات الكبرى . [58] وإدراك الولايات المتحدة للدور الصيني جعلها تتقرب أكثر من الصين للاستفادة منها في تحقيق مصالحها أما بالنسبة للهند فقد كانت لها سياسة انتشار اقتصادي واسع في منطقة الجنوب الغربي من القارة وهي نفس المنطقة التي تحتوي المواقع الحيوية للسياسة الأمريكية إذ التنافس الياباني الأمريكي القوي فيها ، لذا فقد عمدت السياسة الأمريكية على كسب الهند الى جانبها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الحليف القوي للهند والذي بانهياره فقدت الهند حليفها وبدأت بالبحث عن حليفا يؤمن لها مصالحها في المنطقة ومن جانبها تستفيد الولايات المتحدة من جهود الهند في حال قيام أية تنظيمات إقليمية قد يعمل التنافس الأمريكي الياباني على أنشاها [59] . ومن جانب أخر عملت السياسة الأمريكية على الاستفادة من الهند بتحقيق مصالحها المباشرة في أفغانستان والتي تمثلت بالإطاحة بنظام الطالبان وهو هدف مشترك لكل من الهند والولايات المتحدة إذ القضاء على تنظيم القاعدة وتشكيل حكومة موسعة متعددة الأعراق ، هذا فضلا عن محاولة الولايات المتحدة للحصول على موافقة الهند الضمنية وتفهمها للموقف الأمريكي الساعي لاجتذاب باكستان للتحالف ، واستعمالها كعنصر ضغط لتحقيق هذا الهدف بالإضافة للإعراب عن دعم الموقف الأمريكي ، فضلا عن توجيها لتحقيق بعض الكاسب الإقليمية . [60]والواقع فان انضمام الصين للتحالف الدولي المناهض للإرهاب وان كان قد فرض مستجدا آخر على علاقاتها مع الولايات المتحدة إلا أن كبر حجم الدول المشاركة في التحالف قد فرض بدوره أنماط جديدة من التفاعلات التي من شأنها ان تثير حالة من الترقب الصيني ، فالصين تسعى لان يكون لديها شبكة من العلاقات مع دول الجوار ومع الولايات المتحدة في ذات الوقت رغم أنها تريد ان تكون دولة قائده وليس مقادة وهو شئ لا تستطيع تحقيقه في حال بقية محتاجة للولايات المتحدة المتنفذة في الإقليم

الآسيوي والتي لها شبكة واسعة من العلاقات والمصالح مع دول آسيوية فالصين تعمل على الموازنة مابين حاجتها للولايات المتحدة فضلا عن حاجتها للدول الكبرى وناهضة في آسيا [61] . وبما أن الصين بحاجة الى إعادة ضم تايون الى أراضيها وتايوان محمية أمريكية لا تسمح الولايات المتحدة بمسها لذا فتقارب المصالح بين الصين والولايات المتحدة قد يسمح للصين مستقبلا بالنجاح بضم (تايوان) خصوصا بعد استعادتها لهونغ كونغ في عام ١٩٩٧ ليتوفر للصين إمكانية جمع تقنية ومال وسوق في أن واحد .

٢- الاتحاد الأوربي : الاتحاد الأوربي هو مجموعة البلدان الأوربية : النمسا ، بلجيكا ، الدنيمارك ، فنلندة ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، ايرلندا ، ايطاليا ، لكسمبورغ ، هولندا ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، بريطانيا ، سلوفينيا ، قبرص ، التشيك ، سلوفيكيا ، لتوانيا ، لاتفيا ، المجر ، استونيا ، بولندا ، مالطا ،وقد أرسيت أسس الاتحاد الأوربي منذ عام ١٩٥٣ مع إقامة مجموعة الفحم والصلب الأوربية التي تبعتها مجموعة الطاقة الذرية الأوربية والسوق الأوربية المشتركة بموجب معاهدة روما في عام ١٩٥٧ الموقعة من قبل الأعضاء الستة الأصليين ،ألمانيا ،فرنسا، ايطاليا ،بلجيكا ،هولندا، لوكسمبورغ .[62]والواقع فان القادة الأوربيين يطمحون الى أن يخلق الاتحاد الأوربي توازنا في النظام الدولي الجديد يمنع سيطرة قوة واحدة (أمريكا) عليه كما هو عليه الآن ،وان أوربا الموحدة لابد أن تكون أقوى لاسيما بعد انضمام جميع الأوربيين الى الاتحاد النقدي إذ يصبح الاتحاد النقدي الأوربي القوة الأولى في العالم بناتج قومي مقداره (٥٨٨٨) مليار دولار ، ولذا يعتقد أن القرن الحادي والعشرين سيكون أوربيا وان أوربا ستكتب قواعد التجارة العالمية وسيكون على بقية الدول أن تتعلم ممارسة اللعبة الاقتصادية وفق تلك القواعد[63].وقد وافقت أوربا وهي تعلم مسبقا بخضوعها لسلطة الدولار لاحقا على اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي وكانت عندها أوربا تخضع للإدارة الأمريكية نتيجة تقديم أمريكا المساعدات لفرنسا وبريطانيا في إثناء الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية ولكن الصراع الحقيقي بين أوربا وأمريكا بدأ عندما وقع الأوربيون اتفاقية السوق الأوربية المشتركة ([64])وكان لتطور العلاقات بين الصين والاتحاد الأوربي دور كبير في دعم مكانة وقوة كل منهما في المحيط الإقليمي والعالمي على السواء خصوصا في السنوات القليلة الماضية إذ تم التعاون فيما بينهما وبشكل موسع وفي كافة المجالات، ومن الجدير بالذكر أن الصين قامت بالية مؤتمر قمة السنوي في عام ١٩٩٨ مع الاتحاد الأوربي لكن يتبادل الطرفان المزيد من الآراء حول تعمق التعاون المتبادل وعلى كافة المستويات، والاتحاد الأوربي هو ثالث شريك تجاري بالنسبة للصين فضلا عن كونه الشريك المهم في المجالات التعاون والاستثمار [65] وعن طريق الاجتماع ال٢٠ للجنة الأوربية – الصينية المشتركة للاقتصاد والتجارة ، بحث ممثلو الجانبين جميع أوجه العلاقات الثنائية المتنامية باستمرار ، مع التركيز في فتح السوق ، وحقوق الملكية الفكرية وقال وزير التجارة الصيني (بوشيلاي) الذي التقى أيضا مع مفوض العلاقات الخارجية للاتحاد الأوربي (بنيتا بيريرو– فالدنر) الى انه منذ أن أقام الاتحاد الأوربي والصين العلاقات لأول مرة عام ١٩٧٥ تضاعف حجم التجارة بين الجانبين ٧٤ ضعفا ، ومن المتوقع ان يتجاوز ٢٠٠ مليار يورو / نحو٢٤٠ مليار دولار / عام ٢٠٠٥ وستبحث مفوضية الاتحاد الأوربي مع الصين سبل إعداد اتفاقية إطار جديدة بينهما تعكس بشكل أفضل التغيرات الاقتصادية والإستراتيجية في علاقات أوربا مع الصين خلال العقدين الماضيين .[66]ومن ثم وقع الاتحاد الأوربي اتفاقية شراكة إستراتيجية مع الهند لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجانبين بعد مؤشرات على ظهور الهند كقوة اقتصادية وشمل الاتفاق تعميق العلاقات التجارية الأوربية والاستثمار والروابط الاقتصادية الأخرى مع الهند ووقع الاتفاقية رئيس الوزراء الهولندي جان بيتر الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوربي ونظيره الهندي مانموهان سينغ ، وينافس الاتحاد الأوربي الولايات المتحدة في تصدر الشراكة التجارية إذ حصل على ٢٣٪ من صادرات الهند عام ٢٠٠٢،ووصل التبادل التجاري بين الاتحاد والهند نحو ٣٣ مليار دولار من عام ١٩٩٢ الى عام ٢٠٠٢ حسب بيانات الاتحاد ، وقد سعى الاتحاد الى إيجاد تقارب بين الهند والباكستان في حين تسير علاقات الهند مع الولايات المتحدة نحو أفضل فضلا عن سعي في أن تفتح الهند أبوابها للاستثمارات الأوربية التي تمثل الآن نسبة ٠.٢ % فقط من الاستثمار الخارجية للاتحاد، ويشكل اتفاق الشراكة واحدا من سلسلة اتفاقات مماثلة ابرمها الاتحاد الأوربي مع الولايات المتحدة وكندا والصين واليابان في حين يفاوض بهدف اتفاق مع روسيا . [67]

المبحث الثالث مستقبل العلاقات الصينية الهندية

باتت لغة المصالح الاقتصادية والعلاقات التجارية هي الطاغية على العلاقات الدولية حتى في حال وجود خلافات قديمة وصراعات متجددة بين مدة وأخرى لأسباب محددة لذا فانه لم يصبح من المستبعد ان تنتهي علاقات تصارعيه الى علاقات تعاونية او تنافسية في اسوأ الأحوال او في أوقات الأزمات او عندما تتجدد مسائل قديمة لم تحصل على الحزم النهائي حتى هذا الوقت وانه من بين المواضيع التي يصعب دراستها هي كيفية تحديد واستشفاف الآفاق المستقبلية للعلاقات بين الدول لان هذه العلاقات تخضع لضغوط ومتغيرات متباينة ومتعددة وقد لاتكون على مستوى او درجة واحدة من الثبات ، إنما قد تتغير من وضع الى اخر خاصة بعدما أصبحت المصلحة الاقتصادية هي المتحكمة بمسار تلك

العلاقات وخصوصا العلاقات الصينية –الهندية والتي بأقامتها أدركت الدولتان بأن تجاورهما الجغرافي ومصلحتهما المشتركة وهدف كل منهما بان تصبح في مصاف الدول العظمى يفرض عليهما تجاوز القديم والعمل على تحقيق المصلحة المشتركة وهذا ما سنعرفه عن طريق التسلسل الزمن لأي الآفاق والرؤى التي يمكن ان تسود العلاقات الصينية– الهندية في هذا المبحث فالمطلب الأول/ والذي سيتضمن الافاق التنافسية بين البلدين ، اما المطلب الثاني/ فانه سيتضمن الآفاق التعاونية التي تجمع البلدين وخصوصا المجالات الاقتصادية .

المطلب الأول مشهد التنافس

وصل التنافس الصيني الهندي الى حقيقة مؤداها انه لا يرتكز الى صراع مسلح على أساس تهديدات متبادلة، وانما هو تنافس على النفوذ الإقليمي في جنوب أسيا ، كما انه أوضح مايكون لرغبة كل دولة في ان تصبح الدولة الإقليمية العظمى بدون منازع ، وأكثر ما دعم ذلك هو سعي الهند لتحقيقها التكافؤ مع الصين في الاقتصاد والتسليح ودلائل ذلك واضحة في تفجيرها النووي في مايو ١٩٩٨ والذي لم يجابه من قبل الصين لئلا يضر ذلك باقتصادها ونموها [68]. خصوصا وانه خلال عقد التسعينات عُدّت الولايات المتحدة هي القوة العالمية المتفوقة والتي كانت ابرز اهتماماتها المحافظة على النظام العالمي المستقر لمصلحتها ، وهي لم تجزم بأن نظاما عالميا مستقرا لابد وان يعتمد على استقرار وشرعية أنظمة إقليمية معينة فاستقرار الأنظمة الإقليمية متوقف على دور القوى المحورية في أقاليمها وعلى قدرتها في التعامل مع بيئة الأمن الاقليمي بطريقة يمكنها بها التقليل من الصراعات بين ولاياتها ومع جيرانها .[69]والهند بعدّها القوة الأساسية الأبرز في جنوب آسيا والتي يتوازى موقعها مع اهتمامها في الحفاظ على نظام توازن المنطقة فالهند تشكل مثلثا عملاقا قاعدته سلسلة الهملايا الواقعة الى الشمال والشمال الغربي من سلسلة جبال (قرة فورام وهندوكوش والبامير) التي تفتح آسيا الوسطى على الصين وتنحدر الى البنجاب وصحاري راجستان، إذ تلتقي بالبحر العربي عند تقاطع خط الطول ٦٨ شرقا مع مدار السرطان الغربي حيث دلتا نهر السند العظيمة [70]والواقع فان موقعها الجغرافي هذا وفر لها العديد من المزايا منها السيطرة والإشراف على مضيق سوندا ومضيق مالاقا والذي تسيطر عليه الهند عبر(أرخبيل اندمان نيكوبار) الواقعين على مدخله الشمالي والغربي ، والتي تعدّ من اغني مكامن الاحتياطي النفطي العالمي بنسبة ٦٦٪ من الاحتياطي العالمي . [71]وبحكم طبيعة موقعها ذلك فهي تعدّ نفسها بان لها الاولوية في التعاطى الايجابي مع امن واقتصاد جيرانها فقد حسنت الهند من علاقاتها مع (بنغلادش ونيبال وسيريلانكا) عن طريق التسعينات بواسطة الاتفاقات التي عقدتها معهم فقد عقدت مع بنغلادش اتفاق (فسار كاووتر) ومعاهدة الترانزيت مع النيبال وهناك أيضا اتفاقية التجارة الموقعة مع سيريلانكا والتي عملت على فتح الأسواق الهندية قبالة الصادرات السريلانكية وبدون ضرائب ، وكذلك فقد عدّت الهند مسألة امن سيريلانكا واستقرار التأميل رسالة موجهة الى جيران الهند بأنه سوف تتحرك عسكريا من اجل إجهاض أية محاولات انقلابية ضد الحكومات مما يكون مُدعاة لتهديد الأمن والاستقرار الإقليميين .[72]

اولاً: دور الولايات المتحدة في دعم الهندأن سماح الولايات المتحدة للهند بممارسة دورها القيادي في جنوب آسيا كان من أهم المعطيات التي ساعدت الهند في تحقيق هدفها خصوصا مع تلاشي الدعم الأمريكي الإستراتيجي لباكستان التي كانت الولايات المتحدة حليفة مقربة لها في حقبة الحرب الباردة أولا، فضلا عن كون الولايات المتحدة غير محتاجة للوجود العسكري المباشر في هذه المنطقة كما هو حال شرق آسيا ثانيا، زيادة على اهتمام الولايات المتحدة بتحقيق الاستقرار ضمن نظام دولي أمني يتطلب وجود علاقات قائمة على الاحترام والثقة مع القوة الرئيسة في جنوب آسيا ثالثا [1]. كذلك فأن عملية صناعة القرار في الهند كانت احد أسباب التقارب الأمريكي الهندي إذ ان الديموقراطية التي اتبعتها الهند وصناعة القرارالمعقدة والقائمة على الحاجة لخلق إجماع ديمقراطي قبل اتخاذ القرارات المهمة كانت ذات تأثير كبير في طبيعة العلاقات بين البلدين وبشكل ايجابي واضح [73]كذلك فان التعاون في مجال منع الانتشار النووي والحد من التسلح النووي سيكون ذا صدى بعيد للتأثير في العلاقات الأمريكية الهندية خصوصا مع وجود الرغبة الهندية في زيادة الحد من التسلح النووي ، وقد جاء ذلك بعد إن بررت الهند قيامها بتفجيراتها النووية في أيار(مايو) ١٩٩٨ بدوافع عملية تتطلب منها إن تكون قوة نووية لكبح القوة الصينية عند الضرورة وقد أكدت الهند مسعاها في الحد من التسلح النووي وذلك بخضوعها الطوعي للتدابير الاحتياطية الأساسية الصادرة عن (* (CTBT واحترازات تصدير الطاقة النووية التي حددتها اتفاقية الحد من التسلح النووي ([74] (NPT

ثانياً: دور الولايات المتحدة في دعم الصين:تنطلق العلاقات الصينية– الأمريكية من تطبيق شعار (الشراكة الإستراتيجية) فيما بينهما بالرغم من وجود عوامل التوتر الأساسية بينهما والمتمثلة بقضايا التجارة وحقوق الإنسان وتايوان ولكن على الرغم من ذلك فان الهند تبقى مثار جدل فيما بين الصين والولايات المتحدة وما تمثله من دور في التمتع بسيادة مطلقة في المنطقة الآسيوية والعالم وبدورها الهند فهي ترغب وتسعى الى وجود قطبية ثنائية تتشكل من الولايات المتحدة والصين بوصفهما قطبي القوة بدلا من ان تتفرد الولايات المتحدة بالسيادة العالمية ، اما في الجانب

الآخر فان الولايات المتحدة تعدّ ان قيادتها للنظام العالمي يكبح القوة الصينية عند الضرورة ويمنعها من ان تصبح القوة الوحيدة في آسيا ، اما الجانب الصينية فقد أكد انه لن يتورع عن استعمال القوة اذ ا ما واصلت تايوان المضي في طريق الاستقلال وعلى الرغم من وجود هذه التناقضية في السياسة المتبعة من قبل الصين والولايات المتحدة والتي من المفترض ان تؤدي الى التنافر، الا ان الخوف والهواجس الموجودة من الهند بعد تحديثها لمشاريعها العسكرية (بما في ذلك شرائها أساطيل الطائرات من روسيا المحتاجة الى السيولة النقدية وكذلك محاولات الهند سرقة الأسرار النووية من المؤسسات الأمريكية النووية) كان مُدعاة لان تتخذ الولايات المتحدة إجراءات احتياطية لإحباط المحاولات الهندية الرامية الى التفرد على الساحة الآسيوية والعمل على التقرب من الصين ، وقد حدث ذلك على الرغم من وجود تداعيات داخل إطار العلاقة الصينية الأمريكية مثارها وجود خطة لدى الولايات المتحدة لبناء نظام منصة صواريخ دفاعية بالتنسيق مع اليابان لحماية قواعدها العسكرية وحلفائها من القدرة المتطورة لدى كوريا الشمالية ،والذي تعدّه الصين تحييد لقدرتها النووية الردعية التي تمتلكها لمواجهة الولايات المتحدة ، وكذلك الدعم الأمريكي المتواصل لتايوان ومحاولة الولايات المتحدة بناء منصة صواريخ دفاعية على ارض جزيرة تايوان والذي بدوره يزعج الصين ويؤدي الى عدم استقرارها وقلقها المستمر ،إلا إنها تظل اقل خطورة من تداعيات العلاقات الهندية– الأمريكية والمتمثلة بوجود الطيف السياسي الهندي والذي يعمل دائما على منع نيودلهي من التصرف كوكيل للسياسة الأمريكية في آسيا والذي كان دائما السبب في حدوث التباعد بين الولايات المتحدة الولايات المتحدة والهند على الرغم من وجود المصالح المشتركة المذكورة [75]والتي بدورها تؤدي الى أن تكون الشراكة إستراتيجية فيما بين الصين والولايات المتحدة وليس فيما بين الهند والولايات المتحدة مما يوفر ذلك ميزة للصين بالتفرد بالزعامة الآسيوية انطلاقا من نقطة الدعم الذي ستوفره الولايات المتحدة الأمريكية لها . وقد أدت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ دورا كبيرا في تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة عندما اتحدت الدولتان من اجل محاربة الإرهاب والتصدي للعمليات الإرهابية التي تعرض لها برجي التجارة العالميين في سبتمبر والخوف من ان تتكرر تلك العمليات سواء في الولايات المتحدة او في غيرها من الدول الكبرى. [76]وعلى الرغم من ذلك فأن الصين والهند واليابان ومعها باقي النمور الاسيوية والتي تتمتع بالقوة الان على ضفاف المحيطين الهادي والهندي باتت تشكل بالفعل دينامو الاقتصاد العالمي و٦٠٪ تقريبا من التجارة الدولية مما يعني انه حتى في حال تفرد الصين بالزعامة الآسيوية تبقى الهند منافسها في ذلك خصوصا إذا ما علمنا بان الاقتصاد الصيني الذي ينمو بنسبة أكثر من ١٤٪ سنويا يقابله في ذلك الاقتصاد الهندي الذي ينمو بنسبة ٨٪ سنويا وعلى الرغم من أن التوقعات تدل على أن الاقتصاد الصيني سيصبح ضعف حجم اقتصاد ألمانيا عام ٢٠١٠ ويتغلب على اقتصاد اليابان (التي هي الآن ثاني اكبر اقتصاد في العالم) عام ٢٠٢٠ فان الهند تستطيع اللحاق بالاقتصاد الصيني وحتى التفوق عليه خلال الخمسين عاما المقبلة إذا ما حافضت الهند على نسبة نمو لاتقل عن ٦٪ سنويا . [77]والواقع فان الصين تعمل وبجهود حثيثة من اجل السيطرة على مقاليد الأمور في آسيا حينما ترفع دائما شعاراتها بأنها تضع الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية والسياسية وراءها وتركز في الاعتبارات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي وبالفعل فانه بإمكان الصين تحقيق ذلك في حال لو انها ركزت في أمرين اثنين وعملت على تحقيقهما وهما :اولا / إقامة تكتل نقدي اقتصادي إقليمي ضخم عن طريق منظمة آسيان ومن ثم العمل على توحيد المنطقة سياسيا ثانيا / ابتداع الحلول المناسبة لإقامة تعايش سلمي ووفاق ودي مع كل من الهند واليابان وتسوية النزاعات الإقليمية وصراعات الحدود والبحار مع باقي دول آسياويقابل هذه النجاحات الصينية آمال وطموحات هندية من خلال النجاحات التي حققتها في مجال تكنلوجيا المعلوماتية وتحولها الى قوة كبرى في الصناعة العالمية والتي ترافق نجاحها هذا مع صعودها في الاقتصاد والسياسة والتسلح ، ومما يزيد من حدة التنافس وشراسته تضافر الجوار الإقليمي مع انفتاح السوق العالمي بين هذين العملاقين الآسيويين . [78]

المطلب الثاني مشهد التعاون

مجالات التعاون بين العملاقين الآسيويين تبدو متعددة ، وان الاستفادة منها كفيلة بان تعطي للعلاقات فيما بين البلدين أبعادا تعاونية أيضا والسير بخطى ثابتة من اجل تخطي الخلافات القديمة وتجاوزها ومحاولة نسيانها في المجال السياسي وخصوصا اذا ماكانت تلك المجالات التعاونية ذا سمة اقتصادية بحتة ، فالواقع المتطور في العالم وخصوصا في مجال الغذاء الصحي يفرض على العملاقين الاتحاد من اجل محاولة اللحاق بالدول الأوربية المتقدمة في هذا المجال ، وبالأخص وهما يمتلكان الإمكانيات التي يستطيعان الاستفادة منها محليا وتسخيرها في خدمة اقتصادهما وذلك ما اكدته تقارير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد)، وذلك حصل في الوقت نفسه الذي تحاول فيه ايفاد زيارة مساحة الزراعة الصحية قدر إمكانيتها [79]والهند والصين تشهدان حاليا تنظيما واسعا لهذه الزراعة بما إنهما يضمان معا أكثر من نصف اسر المزارعين في العالم ، إذ ان تلك الزراعة بإمكانها خلق فرص جيدة وجديدة للعمل في المناطق الريفية والتي تساعد بدورها في تخفيض الهجرة الى المدن وتوسيع رقعة النمو والتطور في تلك البلدان لتشمل أريافها ومدنها [80] جاء هذا التطور في علاقات البلدين بعدما أصبحت الخلافات الحدودية ذات الطبيعة السياسية

تحل في المرتبة الثانية وقد أكد ذلك الاتفاق الحدودي الذي وقع في نيودلهي من اجل وضع برنامج لحل المسألة الحدودية القديمة والخلافات حولها من دون اللجوء الى القوة وهي بادرة أيضا في مجال تطور العلاقات فيما بينهما نحو التعاون واكد على ذلك رئيس الوزراء الصيني (ون جياباو) ونظيره الهندي (مانموهان سينغ) ،إذ اعلنا بأنه باستطاعة البلدين إعادة تشكيل القرار العالمي خصوصا بعدما اكتسبت العلاقات الهندية الصينية طابعا عالميا واستراتيجيا. [81]ولايخلو مجال التجارة هو ايضا من مظاهر التعاون الواضحة على ابعاد العلاقات الهندية – الصينية ، إذ ان التجارة المتبادلة بينهما هي بازدهار مطرد فقد اتفق البلدان على زيادتها الى ٢٠ بليون دولار عام ٢٠٠٨ بعد ان كانت قيمتها لاتتجاوز البليون الواحد قبل عقد من الزمن، وهذا يتعزز اكثر اذا ماعلمنا بان النمو الديمغرافي الصيني بامس الحاجة الى زيادة افاق تعاون الصين مع الهند وغيرها من الدول الاسيوية لتعزيز التجارة والاستثمارات وخصوصا الزراعية، إذ انه من المتوقع ان يصل عدد سكان الصين الى المليارين في عام ٢٠٥٠ وبذلك فان الزيادة في طلب المواد الغذائية ستكون اكبر وذلك مايفرض عليها مضاعفة انتاجها من الحبوب وغيرها من المحاصيل الزراعية [82] وحاجة الصين الى المحافظة على نسبة نمو لا تقل عن ٨٪تعينها على مكافحة البطالة لكي لايؤدي تباطؤ نموها الاقتصادي الى نزاعات خطرة بين مناطقها فتمتد الى) التبت وسنكيانج ومنغوليا) الداخلية فيؤدي بها ذلك الى انقسامها الى مناطق متفرقة مما يسهل على الهند مثلا حيازة التبت وضمنها الى اراضيها وربما يعيد حرب الحدود مرة اخرى ويثيرها بين الهند والصين ويفتح على الصين جبهة قديمة تحاول غلقها وطيها لأنها ابعد ما تكون بحاجة اليه. [83] وما يؤكد الحاجة الملحة الى التعاون بين البلدين انتقال طبيعة العلاقة التنافسية بينهما في مجال الطاقة الى التعاون المثمر بينهما في هذا المجال وخصوصا بعد فشل شركة النفط الهندية وعدم نجاحها في الحصول على مناقصة نفطية مهمة من كازخستان اكبر ثالث دولة منتجة للنفط في العالم ونجاح الصين بالحصول عليها وعليه فقد اعلنت الهند ضرورة ان تتبنى هي والصين افكار جديدة للتعاون في اي مناقصات نفطية لمصلحة البلدين بدلا من اللجوء الى التنافس ، والتعاون لم يقتصر على مجرد الحصول المشترك على الصفقات بل تعداه الى تبادل البلدين للخبرات والتقنيات اللازمة لتطوير البنى التحتية الصناعية. [84]واكبر دلالة على ذلك كانت زيادة مستوى التعاون والتبادل التجاري فيما بينهما قد تعززت في مستوى تعاونهما حتى في ميدان عمل نشاطات منظمة التجارة العالمية واكدا تضامنهما من اجل تحقيق مصالحهما المشتركة وكان ذلك في دورة انعقاد اجتماعات منظمة التجارة العالمية في الدوحة في عام ٢٠٠١ . [85]وربما يعزز لنا ذلك افكار برجينسكي حول مستقبل الصين فهي في طريقها الصحيح لتكون مركزا اقتصاديا عالميا. [86]اصبحت الصين الدولة الاسرع نموا من ناحية نمو الشراكة التجارية مع الهند الا انه يجب العمل بشكل متزايد ومستمر لاستغلال الفرص الكبيرة المتاحة بين البلدين ، واوضح مثال على ذلك انعقاد مؤتمر (باو) الاسيوي السنوي في دورة انعقاده لعام ٢٠٠٦ والذي تم التوضيح عن طريق جلساته على انه سيكون بمقدور الهند والصين تعزيز تعاونهما المشترك في مختلف المجالات لما فيه مصلحة البلدين الكبيرين وكان لحضور الدولتين في ذلك المؤتمر صدى واضح في منطقة جنوب اسيا تلك المنطقة التي تحظى باهمية كبيرة من قبل المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية بمافيها البنك الدولي وبنك اسيا للتنمية، وقد ازداد الاهتمام العالمي بتلك المنطقة منذ بلغت نسبة نموها الاقتصادي ٢و٧ % عام ٢٠٠٥ ويرجع الفضل في ذلك الى نمو الاقتصادين الهندي والصيني [87]الا انه مع زيادة نمو الاقتصادين الهندي والصيني اخذت حاجتهما الى النفط والغاز تزداد اكثر فاكثر وعليه فان كل دولة منهما اخذت تسعى جاهدة من اجل التعاون مع دول اخرى توفر لها ما تحتاجه من مصادر الطاقة الضرورية لتطورهما وازدهارهما، ومن ثم فالتعاون سيكون كفيلا بحل العديد من مشكلاتهما والابتعاد عن الصراع مع الدول الاخرى سيوفر لهما مصادر طاقة تدعم ازدهارهما وتقدمهما وتعززه ، وهذا يدعم اكثر العوامل المشتركة فيما بينهما والداعية الى تعاونهما والابتعاد عن الخلافات فيما بينهماو ، وتعزز ذلك في الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الهندي (جاسوانت سينج) الى الصين في عام ٢٠٠٢ والتقى فيها نظيره (تانغ جيا شيوان) والذي بدوره اكد ان مصالح الصين في المنطقة الاقتصادية الصينية الخاصة وولايتها القضائية عليها يجب احترامهما تماما. [88]ان واقع مشتركات النظامين الهندي والصين كثيرة جعل ذلك مجال التقارب فيما بينهما كبير ايضا فمن جهة الديمقراطية فالصين قريبة من الهند في ان كلاهما يمثلان مجتمعا ديمقراطيا على الرغم من الاختلاف في الوصول اليها فأوضاع التطور السياسي في الصين ارتبطت بالعنف الثوري في حين انها في الهند تمسكت بالتطور السلمي، فضلا عن التوقعات التي تصاحب النمو الهندي وبمعدلات عالية واستمرار الاداء الجيد للبورصة الهندية، فضلا عن نجاح الهند بتجنيد ايجابيات العولمة لمصلحتها الى حد كبير [89]وتعدّ تكنولوجيا المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث وهي اسرع القطاعات نموا ،إذ انها تدر على البلاد نحو ١٣ بليون دولار سنويا ، مما جعل الاقتصاد الهندي يحتل المركز العاشر عالميا من حيث تبادل العملات والرابع من حيث معادل القوة الشرائية ولكن مستوى دخلها الفردي السنوي يبقى لايتجاوز (٢٦٢و٣) دولار مما يجعلها الدولة ١٢٠ عالميا من حيث الدخل الفردي السنوي، وتعدّ مدينة بومباي المركز المالي للبلاد وفيها يوجد مقر مصرف الهند المركزي والبورصة ومع تطور صناعة المعلومات اخذت تظهر ملامح طبقة وسطى جديدة في الهند، وتعد الصين

من اهم الشركاء التجاريين للهند ، فالهند لديها صادرات مهمة من المنتجات الزراعية ، المنسوجات والاحجار الكريمة والمجوهرات والتقنيات برمجية ومنتجات كيمياوية وجلدية ، وبذلك فالهند نجحت في تماشي بناء العلاقات الثنائية عن طريق منظور سياسي بحت فقد نجحا في اقامة المشروعات التجارية والصناعية وتجاوز ماض طويل من العداء المتبادل ، وفي هذا اشارة الى بوادر تحول جديد في العلاقات الدولية وهو قائل بات الاقتصاد قبل السياسة والهند كانت من الدول المبكرة في اتباع هذا النهج وعملت على تقوية نفسها اقتصاديا واستراتيجيا .[90]وقد نجحت الهند في ذلك فعلا بعد نجاحها بخروجها من العزلة النووية، إذ ابرزت ذلك الاتفاقية التي وقعتها الهند مع الولايات المتحدة والتي وصفت بالتاريخية وقد رحب (محمد البرادعي) مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتلك الاتفاقية وقال بانها ستسهم في تدعيم الحد من انتشار الاسلحة النووية وبرغم وجود الانتقادات من بعض اعضاء مجلس الشيوخ الامريكي الذين قالوا بانها ستؤدي الى انتشار الاسلحة النووية الا ان الهند ستحصل على مساعدات تقنية امريكية في مجالات الطاقة النووية السلمية بموجب الاتفاقية وستفتح منشأتها النووية للتفتيش ، وعلى الرغم من اتهام بوش بارساله مؤشرات خاطئة في وقت تحاول الولايات المتحدة وحلفائها تحديد طموحات ايران النووية ان بوش وصف ذلك الاتفاقية الذي ابرمة مع الرئيس الهندي (مانموهان سينج) في نيودلهي بانها اتفاقية تاريخية ، والهند ستعلن بموجبها ان ١٤ من اصل ٢٢ من منشاتها النووية تعمل لأغراض سلمية، ومن ثم ستفتح المجال قبالة تفتيشها ، على الرغم من ان الهند لم توقع على اتفاقية الحد من انتشار الاسلحة النووية [91]

الخاتمة

يتضح من مجمل ما سبق أن العلاقات بين الصين والهند بعد عام ٢٠٠٥ اتسمت بدرجة عالية من التعقيد، فهي مزيج من التعاون والتنافس في آنٍ واحد. فإن مجالات التعاون ولا سيما الاقتصادية والتكنولوجية، تتيح فرصة حقيقية لتجاوز إرث الصراعات التاريخية. كما أن التوازن بين الضغوط الإقليمية والدولية يفرض على البلدين البحث عن صيغة تحقق الاستقرار وتخدم مصالحهما المشتركة. وعليه، فإن مستقبل العلاقات الصينية–الهندية سيعتمد على مدى قدرتهما على تغليب منطق الشراكة الاستراتيجية على حساب الصراع، وبناء جسور الثقة بما يعزز من دورهما كقوتين محوريتين في النظام الدولي الناشئ.ويمكن الاستنتاج ان مستقبل العلاقات الهندية الصينية في جوانب الاتفاق والاهتمام المشترك تفوق جوانب الاختلاف، فالصراع بين البلدين لا يرتكز في حقيقة الامر على تهديدات حقيقية متبادلة بين الجانبين بقدر ما يمثل صراعا على النفوذ الاقليمي فضلا عن ان رغبة كل منهما بان تكون لها علاقات سلمية مع جيرانها لحاجتها الى تركيز الانتباه في الامور الداخلية وفي مقدمتها موضوع التنمية فالصين يمكنها ان تكسب الكثير من تقاربها مع الهند لا سيما الاستفادة من خبرة الهند في مجال انظمة المعلومات التي قطعت فيها الهند شوطا كبيرا الاهم من ذلك ان التقارب الصيني – الهندي يمكنه ان يبعد الهند عن الولايات المتحدة الامر الذي يمكن ان يساعد الصين على ان تصبح نداً للولايات المتحدة كما يمكنه ان يبعد الصين عن مساندة باكستان في مواجهة الهند بصدد قضية كشمير التي جعلت من مسار العلاقات بين الصين والهند بعد عام ٢٠٠٥ يعكس تداخل المصالح المشتركة مع التحديات التاريخية والإستراتيجية. فبينما تظل هذه القضية وقضية الانتشار النووي بؤراً للتوتر وعدم الاستقرار، فإن آفاق التعاون في مجالات الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا تمنح البلدين فرصة لإعادة صياغة العلاقة على أسس أكثر استقراراً. إن استثمار هذه المصالح المشتركة قد يسهم في تخفيف حدة التنافس وفتح المجال أمام شراكة متوازنة تعزز من مكانة الدولتين في آسيا والعالم، وتؤسس لمرحلة جديدة تتجاوز إرث الخلافات نحو بناء مستقبل أكثر تعاوناً وانفتاحاً

المصادر

الكتب

١-اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، ط٢، مؤسسة الابحاث العربية ش.م.م، بيروت، ١٩٨٥.

٢-سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط١، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

٣–محمد السيد سليم، اسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

٤–ايان انطوني، الحد من الاسلحة وحظر الانتشار، من كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية (الكتاب السنوي)، ط ١، بيروت– لبنان، ٢٠٠٥.

٥-دولت احمد صادق واخرون، جغرافية العالم، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.

٦– هاني الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١– ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨

٧– فيبي مار ووليم لويس، امتطاء النمر، ترجمة عبد الله جمعة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ١٩٩٦.

٨- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨ – ٢٠١٠، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠.

٩--رضوان راضي العبد الله، الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، من كتاب العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان، ١٩٩٤

١٠-سانجاي سوروي ، احجار على رقعة الشطرنج، ترجمة سعيد جزائرلي ، ط٢، دار النقاش، بيروت، ١٩٩١..

١١-غسان العربي، سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط ١، مركز الدراسات الاستراتيجية، البحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٠.

١٢-زبغنيو برجينسكي ، رقعة الشطرنج العظمى، التفوق الامريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، زحمة بلير ابراهام، دار علاء الدين، ط ١، ٢٠٠١.

١٣-محمد جابر الانصاري، العرب والديمقراطية.. متى وكيف، مفكر من البحرين، معهد الامام الشيرازي للدراسات، واشنطن- بلا.

١٤-انس بن فيصل الحجي، العلاقات مع الهند: لماذا لا يتم تعميم خطوات (ارامكو) ؟ ،مركز الامارات للدراسات،٢٠١٥.

ثانيا: رسائل ماجستير

١-حازم الشمري، النظام السياسي الهندي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

٢-محمد سلمان الجنابي، ازمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٣- فرح نايف، العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠٠٠

ثالثا: المجلات

١-عبد العزيز مهدي الراوي، العلاقات الصينية- الاسرائيلية وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠٠٠

٢-عبد الرحمن اياس، التعاون الاقتصادي يهيمن على المحادثات الهندية – الصينية في نيودلهي ، مجلة الحياة، بيروت، ٢٠٠٥/٤/١٣.

٣-هشام القروي، الهند والصين التعاون ام الصراع، مجلة تيارات هل يتحقق حلم نهرو، ٢٠/ ايار /٢٠٠٦.

٤-احمد محمد فرج، الإصلاحات الداخلية السياسية والاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، اكتوبر، ١٩٩٣.

٥-محمد سعد أبو عامود، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وسوريا، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، القاهرة، يناير ٢٠٠٢.

٦-أيمن السيد عبد الوهاب، تحولات السياسة الأمريكية اتجاه القوى الآسيوية: الصين واليابان، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، القاهرة ٢٠٠٢.

٧-عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في اسيا، السياسة الدولية، العدد (١٤٥)، القاهرة، يوليو ٢٠٠١.

٨-عصام فاهم العامري، هل يمكن للشراكة الروسية الصينية أن تواجه الصدارة الأمريكية، أوراق آسيوية، العدد ٤٦، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٠.

٩- طارق عادل الشيخ، العلاقات الهندية – الباكستانية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مركز الدراسات الدولية، بغداد، يناير ٢٠٠٢.

١٠--د قاسم محمد عبد الدليمي، برنامج الدرع المضاد للصواريخ، بين التشدد الأمريكي والرفض الصيني، أوراق إستراتيجية، العدد (٦٨)، مركز الدراسات الدولية، بغداد ،٢٠٠١.

١١-عبد المنعم طلعت، الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣١) القاهرة، يناير ١٩٩٨.

١٢-عبد الوهاب عبد الستار القصاب، العراق والمحيط الهندي، دراسة تأثير الموقع الجغرافي من وجهة النظر البحرية ، مجلة الامن القومي ، العدد ٢ ، ١٩٨٧ .

١٣-هاني الياس الحديثي، اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية، دراسات إستراتيجية، العدد ٢، مركز الدراسات الدولية، السنة الأولى، بغداد ،١٩٩٥.

١٤- نادية عباس فاضل، العلاقات الهندية الصينية – محاور الصراع والتعاون، اوراق اسيوية، العدد ١٧، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠١.

١٥-أمير جبار لفتة، الصين في عالم المتغير، متابعات دولية، العدد ٥٧، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٠.

١٦-نادية فاضل العلاقات الروسية الصينية وآفاق التعاون، أوراق آسيوية، العدد ٨٤، مركز الدراسات الدولية، بغداد / ٢٠٠١.
١٧- ستار جبار الدليمي، كتاب كشمير اليوم، سلسلة دراسات مترجمة، العدد٣٠، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٤.
١٨-ستار جبار الدليمي، الهند تأكد الديمقراطية، متابعات دولية، العدد (١٠)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٣.
١٩-ستار جبار الدليمي، مركز الحد من المخاطر النووية في جنوب اسيا، سلسلة دراسات مترجمة، العدد٣١، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٥.

هوامش البحث

[1] عبد العزيز مهدي الراوي ، العلاقات الصينية- الاسرائيلية وافاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٠ ، ص١٣٤- ١٣٥.

[2] الستير لامب ، اتفاقية الحدود بين الصين وباكستان المعقودة في ٢ مارس عام ١٩٦٣ .

[3] اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، ط٢ ، مؤسسة الابحاث العربية ش.م.م ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٣٥٤ .

[4] نفس المصدر ، ص٣٥٦ .

[5] نفس المصدر ، ص٣٥٥ .

[6] سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، ط١ ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠، ص٢٨٧ .

[7] اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥٤- ٣٧٤ .

[8] محمد السيد سليم ، اسيا والتحولات العالمية ، مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨، ص٤- ٥ .

[9] ستار جبار الدليمي ، مركز الحد من المخاطر النووية في جنوب اسيا ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد٣١ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٤- ٥ .

[10] ايان انطوني ، الحد من الاسلحة وحظر الانتشار ، من كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية(الكتاب السنوي) ، ط ١ ، بيروت- لبنان ، ٢٠٠٥ ، ص٧٥٩ .

[11] المصدر نفسه ، ص٧٦١ .

[12] المصدر نفسه،ص٧٦٢

[13] ايان انطواني،مصدر سبق ذكرة،ص٧٦٣.

[14] مجلة الحرس الوطني ، الصواريخ الباليستية الصينية تطول القواعد الامريكية ، ٢٠٠٤/٩/١ .

[15] دولت احمد صادق واخرون ، جغرافية العالم ، مكتبة الانكلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص٤٥٨ .

[16] هاني الحديثي ، سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١- ١٩٩٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص١٢١

[17] ستار جبار الدليمي ، كتاب كشمير اليوم ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد٣٠ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص١٦- ١٧ .

[18] اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٥ .

[19] ستار جبار الدليمي ، الهند تأكد الديمقراطية ، متابعات دولية ، العدد(١٠) ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص١٤- ١٥ .

[20] محمد سلمان الجنابي ، ازمة كشمير واثرها على العلاقات الهندية الباكستانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٩٣- ٩٤ .

[21] هاني الياس الحديثي ، اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية ، دراسات إستراتيجية ، العدد ٢ ، مركز الدراسات الدولية ، السنة الأولى ، بغداد ،١٩٩٥ ، ص ٣٥ .

[22] لهيب عبد الفتاح ، الصين والهند من بيئة التنافر الى إطار التحالف ، مجلة البيان ، ١٧\٢٣ ٢٠٠٣ ، ص ١- ٢ .

[23] نادية عباس فاضل ، العلاقات الهندية الصينية – محاور الصراع والتعاون ، اوراق اسيوية ، العدد ١٧ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ١١٢ .

[24] أمير جبار لفتة ، الصين في عالم المتغير ، متابعات دولية ، العدد ٥٧ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٠،ص١.

[25] نادية عباس فاضل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

[26] فيبي مار ووليم لويس ، امتطاء النمر ، ترجمة عبدالله جمعة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، ١٩٩٦ ، ص ٤١.

[27] فرح نايف ، العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٤١ .

[28] نادية فاضل العلاقات الروسية الصينية وآفاق التعاون ، أوراق آسيوية ، العدد ٨٤ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد / ٢٠٠١ ، ص٢ .

[29] احمد عبد الأمير الانباري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣ .

[30] وليد سليم عبد الحي ، المكانه المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨ – ٢٠١٠ ، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦٨ .

[31] عصام فاهم العامري ، هل يمكن للشراكة الروسية الصينية أن تواجه الصدارة الأمريكية ، أوراق آسيوية ، العدد ٤٦ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٣ .

[32] نادية عباس فاضل ، العلاقلت الروسية – الصينية ، مصدر سبق ذكره ،ص ٤ .

[33] نفس المصدر ، ص ٣ .

[34] احمد عبد الأمير الانباري ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩ .

[35] أمير جبار لفتة ، مصدر سبق ذكره ،ص ٧ .

[36] نادية عباس فاضل ، العلاقات الصينية الهندية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

[37] وليد سليم عبد الحي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٢ .

[38] نفس المصدر ،ص٤٣.

[39] محمد السيد سليم ،التحولات العالمية والتنافس الدولي على اسيا كتاب اسيا والتحولات العالمية ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٣٠.

[40] سعد علي حسين التميمي ،،التوازن النووي الهندي الباكستاني ،مصدر سبق ذكره ،ص٨٥.

[41] نفس المصدر السابق ،ص١٠٠.

[42] طارق عادل الشيخ ، العلاقات الهندية – الباكستانية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٧ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ١٣٢ .

[43] طارق عادل الشيخ ،مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣ .

[44] نفس المصدر ، ص١٢٣ .

[45] ممدوح أنيس فتحي ، الدور الجديد للقوى الكبرى في آسيا (لمحمد السيد سليم محررا) في كتاب آسيا والتحولات العالمية ، ص ٩٤ .

[46] د قاسم محمد عبد الدليمي ، برنامج الدرع المضاد للصواريخ ، بين التشدد الأمريكي والرفض الصيني ، أوراق إستراتيجية ، العدد(٦٨) ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ،٢٠٠١ ، ص ٤ .

[47] طالب حسين حافظ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٦– ٨٨ .

[48] عبد المنعم طلعت ، الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٣١) القاهرة ، يناير ١٩٩٨ ، ص ٢٦ .

[49] د. رضوان راضي العبدالله ، الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي ، من كتاب العرب في الاستراتيجيات العالمية ، ١٩٩٤ ، ص ٦٢ .

[50] دنيا جواد مطلك ، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤ .

[51] طالب حسين حافظ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ – ٩٢ .

[52] محمد سعد أبو عامود ، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وسوريا ، السياسة الدولية ، العدد ١٤٧ ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ٧٥.

[53] دنيا جواد مطلك ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٤ .

[54] د. ماجدة صالح ، اتجاهات الوحدة القومية في آسيا : كوريا والصين ، لمحمد السيد سليم محررا ، كتاب آسيا والتحولات العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٣ .

[55] ياسر عبد الجبار العمري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٣ ، ص ٢١١ .

[56] احمد عبد الأمير الانباري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥ .

[57] د. غيث الربيعي ، الدور الصيني في آسيا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠ .

[58] أيمن السيد عبد الوهاب ، تحولات السياسة الأمريكية اتجاه القوى الآسيوية : الصين واليابان ، ١٤٧ ، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص ٨٠ .

[59] كاظم هاشم نعمة ، مستقبل توسيع القوى في النظام العالمي الجديد ، وجه نظر جيوبوليتيكية .

[60] أيمن السيد عبد الوهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٢ .

[61]) ايمن السيد عبد الوهاب،مصدر سبق ذكره ، ص ٨٢ .

[62])المصدر نفسه،ص٨٣.

[63])المصدر نفسه،ص٨٤.

[64] امير جبار لفته،مصدر سبق ذكره، ص ٦.

[65] كتاب التسلح والأمن الدولي ونزع السلاح ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

[66] امير جبار لفتة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

[67])امير جبار لفته،مصدر سبق ذكره،ص٩.

[68]) عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في اسيا ، السياسة الدولية ، العدد(١٤٥) ، يوليو ٢٠٠١ ،ص٨١.

[69]) محمد ايوب، قضايا الهند، مؤسسة الفكر العربي، بيروت،٢٠١٦، ص٣،

[70]) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، العراق والمحيط الهندي، دراسة تأثير الموقع الجغرافي من وجهة النظر البحرية، ٢، ١٩٨٧، ص١٩٤.

[71]) المصدر نفسه، ص ١٩٥ .

[72]) محمد أيوب ، قضايا الهند ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

[73]) حازم الشمري ، النظام السياسي الهندي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ،ص١٠٠.

[74]) محمد أيوب ، مصدر سبق ذكره ،ص٦ .

CTBT * :- وهي الاتفاقية الشاملة للحد من التجارب النووية .

[75] محمد ايوب مصدر سبق ذكره ، ص٨.

[76])احمد محمد فرج , الإصلاحات الداخلية السياسية والاقتصادية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٤ ، اكتوبر ، ١٩٩٣ ، ص ٤٥ .

[77]) المصدر نفسه ،ص٥٥.

[78]) احمد محمد فرج، مصدر سبق ذكره ،ص٥٦.

[79]) سانجاي سوروي ، مصدر ، احجار على رقعة الشطرنج ، ترجمة سعيد جزائرلي ، ط٢ ، دار النقاش ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص١١.

[80]) المصدر نفسه،ص١٢.

[81]) عبد الرحمن اياس ، التعاون الاقتصادي يهيمن على المحادثات الهندية – الصينية في نيودلهي ، مجلة الحياة ، ٢٠٠٥/٤/١٣ ص٢.

[82]) غسان العربي ، سياسة القوة ، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى ، ط ١ ، ٢٠٠٠ ، ص٢٨٦ .

[83]) غسان العربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٧.

[84]) هشام القروي ، الهند والصين التعاون ام الصراع ، مجلة تيارات هل يتحقق حلم نهرو ، ٢٠/ ايار /٢٠٠٦ ، ص٣ .

[85]) هشام القروي ،مصدر سبق ذكره ،ص٥.

[86]) زبغنيو برجينسكي ، رقعة الشطرنج العظمى ، التفوق الامريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة ، زحمة بلير ابراهام ، دار علاء الدين ، ط ١ ، ٢٠٠١ ، ص١٨٠ .

[87]) هشام القروي، مصدر سبق ذكره، ص٦.

[88]) محمد جابر الانصاري ، العرب والديمقراطية .. متى وكيف ، مفكر من البحرين ، معهد الامام الشيرازي للدراسات ، واشنطن- بلا .ص٩.

[89]) محمد جابر الانصاري ، العرب والديمقراطية .. متى وكيف ، مفكر من البحرين ، معهد الامام الشيرازي للدراسات ، واشنطن- بلا ،ص١٠

[90]) انس بن فيصل الحجي ، العلاقات مع الهند : لماذا لا يتم تعميم خطوات (ارامكو) ؟ ،مركز الامارات للدراسات،٢٠١٥،ص١٥.

[91]) المصدر السابق نفسه،ص١٦

Sources
Books
-١Ismail Sabri Muqallad, Strategy and International Politics, 2nd ed., Arab Research Foundation, Beirut, 1985.
-٢Saad Haqqi Tawfiq, Principles of International Relations, 1st ed., University of Baghdad, 2000.
-٣Muhammad al-Sayyid Salim, Asia and Global Transformations, Center for Asian Studies, Cairo University, 1998.
-٤Ian Anthony, Arms Control and Non-Proliferation, from the book Armament, Disarmament and International Security, Center for Arab Unity Studies (Yearbook), 1st ed., Beirut, Lebanon, 2005.
-٥Dawlat Ahmad Sadiq et al., Geography of the World, Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1976.
-٦Hani al-Hadithi, Pakistan's Regional Policy 1971-1994, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1998.
-٧Phoebe Marr and William Lewis, Riding the Tiger, translated by Abdullah Juma, Emirates Center for Strategic Studies and Research. 1996.
-٨Walid Salim Abdul-Hay, The Future Position of China in the International System 1978-2010, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2000.
-٩Radwan Radi Al-Abdullah, The Political Dimensions of Development in the International System, from the book Arabs in Global Strategies, Amman, 1994.
-١٠Sanjay Suroy, Pawns in the Game, translated by Saeed Jazairli, 2nd edition, Dar Al-Naqqash, Beirut, 1991.
-١١Ghassan Al-Arabi, The Politics of Power: The Future of the International System and the Great Powers, 1st edition, Center for Strategic Studies, Research and Documentation, Beirut, 2000.
-١٢Zbigniew Brzezinski, The Great Chessboard: American Supremacy and Its Urgent Geostrategic Necessities, translated by Abraham Blair, Dar Alaa El-Din, 1st edition, 2001.
-١٣Muhammad Jaber Al-Ansari, Arabs and Democracy: When and How, a thinker from Bahrain. Imam Shirazi Institute for Studies, Washington, D.C.
.١٤Anas bin Faisal Al-Hajji, Relations with India: Why Aramco's Steps Aren't Being Replicated?, Emirates Center for Strategic Studies, 2015.
Second: Master's Theses
-١Hazem Al-Shammari, The Indian Political System, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2000.
-٢Mohammed Salman Al-Janabi, The Kashmir Crisis and its Impact on Indian-Pakistani Relations, Unpublished Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2005.
-٣Farah Nayef, Relations between the Russian Federation and the European Union in Light of New International Developments, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, 2000.
Third: Journals
-١Abdul Aziz Mahdi Al-Rawi, Chinese-Israeli Relations and their Future Prospects, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, 2000.
-٢Abdul Rahman Ayas, Economic Cooperation Dominates Indian-Chinese Talks in New Delhi, Al-Hayat Magazine, Beirut, April 13, 2005.
-٣Hisham Al-Qarawi, India and China: Cooperation or Conflict?, Tayyar Magazine: Will Nehru's Dream Be Realized?, May 20, 2006. 4- Ahmed Mohamed Farag, Internal Political and Economic Reforms, International Politics Journal, Issue 114, October 1993.
-٥Mohamed Saad Abu Amoud, Shifts in American Policy towards Iran, Turkey, and Syria, International Politics, Issue 147, Cairo, January 2002.
-٦Ayman El-Sayed Abdel-Wahab, Shifts in American Policy towards Asian Powers: China and Japan, International Politics, Issue 147, Cairo, 2002.
-٧Abdel-Aziz Hamdi Abdel-Aziz, China's Nuclear Power and Strategic Weight in Asia, International Politics, Issue (145), Cairo, July 2001.
-٨Essam Fahem Al-Amiri, Can the Russian-Chinese Partnership Confront American Hegemony? Asian Papers, Issue 46, Center for International Studies, Baghdad, 2000.
-٩Tariq Adel Al-Sheikh, Indian-Pakistani Relations After September 11, 2001, International Politics Journal, Issue 147, Center for International Studies, Baghdad, January 2002.
-١٠Dr. Qasim Muhammad Abdul-Dulaimi, "The Missile Defense Program: Between American Hardening and Chinese Rejection," Strategic Papers, No. (68), Center for International Studies, Baghdad, 2001.

-١١Abdul-Munim Talaat, "The American Strategy in East Asia," International Politics Journal, No. (131), Cairo, January 1998.
-١٢Abdul-Wahhab Abdul-Sattar Al-Qassab, "Iraq and the Indian Ocean: A Study of the Impact of Geographical Location from a Maritime Perspective," National Security Journal, No. 2, 1987.
-١٣Hani Elias Al-Hadithi, "Basic Trends in China's Regional Policy," Strategic Studies, No. 2, Center for International Studies, Year 1, Baghdad, 1995. 14. Nadia Abbas Fadhil, "Indian-Chinese Relations: Axes of Conflict and Cooperation," *Asian Papers*, No. 17, Center for International Studies, Baghdad, 2001.
.١٥Amir Jabbar Lafteh, "China in a Changing World," *International Follow-ups*, No. 57, Center for International Studies, Baghdad, 2000.
.١٦Nadia Fadhil, "Russian-Chinese Relations and Prospects for Cooperation," *Asian Papers*, No. 84, Center for International Studies, Baghdad, 2001.
.١٧Sattar Jabbar Al-Dulaimi, "Kashmir Today," *Translated Studies Series*, No. 30, Center for International Studies, Baghdad, 2004.
.١٨Sattar Jabbar Al-Dulaimi, "India Confirms Democracy," *International Follow-ups*, No. 10, Center for International Studies, Baghdad, 2003.
.١٩Sattar Jabbar Al-Dulaimi, "The Center for Nuclear Risk Reduction in South Asia," *Translated Studies Series*, No. 31, Center for International Studies, Baghdad, 2005.